

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة مؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط (2012-2013-2014)-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إشراف الأستاذة:

بوتسطة لامية

إعداد الطالبتين:

حليس مريم

حراتي مريم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة: جيجل	الأستاذة: بن زعدة حبيبة
مشرفا ومقررا	جامعة: جيجل	الأستاذة: بوتسطة لمياء
ممتحنا	جامعة: جيجل	الأستاذ: صوفان العيد

السنة الجامعية: 2015 / 2016

شكر وتقدير

الحمد لله المنعم الوهاب الولي الحميد، والحمد لله بجميع محامده وكما ينبغي له من
تحميد، والحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، نحمد الله الذي وفقنا
لإنجاز هذا العمل، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون،
فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمك وفضلك، ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما
ترضى، والصلاة والسلام على حبيبك وخليتك الأمين المصطفى عليه أزكى الصلاة
والسلام.

بعد شكر الله وحمده نتقدم بجزيل شكرنا وتقديرنا للأستاذة المشرفة "بوتسطة لامية"
لتكرمها بالإشراف على هذا البحث وإمدادنا بمختلف النصائح والتوجيهات وصبرها
معنا على إتمامه.

ونتقدم أيضا بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتحملهم عناء تقييم وفحص
هذه الدراسة.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة الكلية الذين أمدونا بالمعلومات والتوضيحات
والإرشادات.

ونشكر أيضا عمال إدارة مؤسسة عياشي سعيد على مساعدتنا في إنجاز الجانب
التطبيقي وعلى رأسهم هدى وأمال.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة سواء
بكلمة طيبة أو بنصيحة.

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

فهرس الجداول الواردة في البحث

فهرس الأشكال الواردة في البحث

المقدمة العامة..... أ - ج

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

تمهيد..... 07

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي..... 08

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وخصائصه..... 08

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي وأنواعه..... 10

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي وأهدافه..... 13

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي..... 18

المطلب الأول: عرض وتقديم القوائم المالية اللازمة للتحليل المالي..... 18

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي الساكن..... 23

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي المتحرك..... 28

خلاصة الفصل الأول..... 40

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد..... 42

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات المالية.....	43
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار المالي وأنواعه.....	43
المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار المالي وأهدافه.....	63
المطلب الثالث: عوامل اتخاذ القرار المالي وأساليبه.....	65
المبحث الثاني: اعتماد نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.....	69
المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية.....	69
المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية.....	71
المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال وعتبة المردودية في اتخاذ القرارات المالية.....	72
خلاصة الفصل الثاني.....	

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة عياشي لإنتاج البلاط

تمهيد.....	76
المبحث الأول: تقديم مؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط.....	76
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة.....	76
المطلب الثاني: وظائف المؤسسة.....	77
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....	78
المبحث الثاني: التحليل المالي لمؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط والقرارات التي يمكن اتخاذها بناء على نتائجه.....	82
المطلب الأول: التحليل المالي باستعمال مؤشرات التوازن المالي.....	82
المطلب الثاني: التحليل المالي باستعمال النسب المالية.....	87

97.....	المطلب الثالث: تحليل الاستغلال
101.....	خلاصة الفصل الثالث
	الخاتمة
103.....	العامّة
107.....	قائمة المراجع
110.....	الملاحق
124.....	الملخص
125.....	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول	رقم الفصل
19	مكونات الميزانية المالية المختصرة	01	I
30	الجزء الأول من جدول التمويل	02	
32	الجزء الثاني من جدول التمويل	03	
34	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي الجزائري	04	
35	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي الجزائري	05	
37	جدول حسابات النتائج	06	
83	الميزانية المالية المختصرة للسنوات المالية 2012-2014	07	
84	رأس المال العامل خلال السنوات المالية 2012-2014	08	
86	حساب احتياجات رأس المال العامل للسنوات 2012-2014	09	
86	الخزينة الصافية للمؤسسة خلال السنوات المالية 2012-2014	10	
87	نسب السيولة خلال السنوات المالية 2012-2013-2014	11	
89	نسب النشاط خلال السنوات المالية 2012-2013-2014	12	
91	نسب التمويل خلال السنوات المالية 2012-2013-2014	13	
92	نسب المردودية خلال السنوات المالية 2012-2013-2014	14	

95	المردودية الاقتصادية المحققة خلال السنوات المالية 2014-2013-2012	15	
96	معدل الفائدة المحقق خلال السنوات المالية 2012- 2014-2013	16	
97	تحليل نتائج المؤسسة خلال السنوات المالية 2012- 2014-2013	17	

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل	رقم الفصل
14	أساليب التحليل المالي	01	I
24	الاحتياج في رأس المال العامل	02	
26	أنواع النسب المالية	03	
64	مراحل اتخاذ القرار المالي	04	II
67	لوحة القيادة المالية	05	
70	مراحل تقييم المقترح الاستثماري	06	
79	الهيكل التنظيمي لمؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط	07	III

قائمة الملحق

رقم الصفحة	بيان الملحق	رقم الملحق
114 - 113	الميزانية لسنة 2012	02 - 01
115	جدول حسابات النتائج لسنة 2012	03
118-117	الميزانية لسنة 2013	05 - 04
119	جدول حسابات النتائج لسنة 2013	06
122-121	الميزانية لسنة 2014	08-07
123	جدول حسابات النتائج لسنة 2014	09

المقدمة:

لقد لعبت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي ظهرت في مطلع الثلاثينيات من قرن الماضي دورا كبيرا في تطور تقنيات التسيير المختلفة في المؤسسات الاقتصادية كون هذه الأخيرة تعيش في بيئة ديناميكية متغيرة باستمرار، والتي فرضت عليها تحديات كبيرة ترتبط ببقائها واستمرارها، وبالتالي نموها وازدهارها، كما أن تزايد ظروف عدم التأكد فرض عليها التفكير الجدي لإيجاد السبل الكافية والتقنيات اللازمة لاتخاذ قراراتها، ومن بين هذه التقنيات نجد التحليل المالي الذي أصبح موضوعا هاما من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، إذ أنه يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها، وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي، ويمكنها من تصحيح الانحرافات حال حدوثها، وكذا اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، كما أنه يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية الفحص والتدقيق، ويساعد على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة بالاعتماد على النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسة وذلك من أجل تقديم صورة متكاملة عن نشاطها، واتخاذ القرارات المالية الصائبة.

إذ تعد عملية اتخاذ القرارات المالية جوهر العملية الإدارية، لكنها في نفس الوقت تشهد جملة من التعقيدات خاصة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، لذلك فإن القرارات المالية في مجال الاستثمار أو التمويل أو غيرها لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

الإشكالية المطروحة:

وبناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة إشكالية البحث في شكل تساؤل رئيسي:

"كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟"

بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحليل المالي وما أهدافه ؟
- ما هي أساليب وأدوات التحليل المالي ؟

- ما هي أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناء على نتائج التحليل المالي ؟
- وأخيرا كيف يساهم التحليل المالي في مؤسسة "عياشي لإنتاج البلاط" في اتخاذ مختلف قراراتها المالية.

فرضيات البحث:

- تتمثل أهم الفرضيات التي نحاول إثبات صحتها أو نفيها من خلال هذا البحث فيما يلي:
- تستعمل المؤسسة الاقتصادية أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي والقوائم المالية وغيرها للتعرف بدقة على الوضعية المالية.
 - يلعب التحليل المالي دورا مهما في اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب سعيا إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

- إبراز أهمية التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية حول الموضوع وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

منهج وأدوات البحث:

لإنجاز بحثنا هذا والتوصل إلى إجابات عن التساؤلات المطروحة فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على

المنهجين:

- المنهج الوصفي: تم اعتماده في الجانب النظري وهذا من أجل توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بهذا البحث وكذا استيعابها وفهمها.
- منهج دراسة حالة: وقد تم اعتماده في الجانب التطبيقي وهذا من أجل إسقاط ما تناوله الجانب النظري عن طريق تحليل المعلومات والوثائق التي يمكن جمعها بالاعتماد على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

أما فيما يخص أدوات البحث فقد تم الاعتماد على مختلف الكتب المتعلقة بموضوع الدراسة، فضلا عن الاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي تناولت إحدى جوانب هذا الموضوع، بالإضافة إلى الملتقيات والوثائق الرسمية، وكذا القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة والتي تتجلى في النقاط التالية:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتماما كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة؛
- التحليل المالي أداة مهمة وفعالة في اتخاذ القرارات المالية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على مجموعة من المبررات نذكر منها ما يلي:

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني؛
- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره المحرك أو العجلة التي تقودها؛
- محاولة التعمق أكثر في هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها التحليل المالي داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع التي لها علاقة بمجال تخصصنا.

حدود الدراسة:

• الحدود النظرية: تمثلت في:

- حصر أهم المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وكذا الأدوات المستخدمة فيه، بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات المالية ومختلف أنواعها؛
- التركيز على دور التحليل المالي في اتخاذ مثل هذه القرارات.

• الحدود التطبيقية: وتتمثل في:

- الحدود المكانية: ستقتصر دراستنا على مؤسسة "عياشي سعيد لإنتاج البلاط".
- الحدود الزمنية: سيتم إجراء دراسة حالة على هذه المؤسسة خلال الفترة الممتدة من سنة

2012 إلى غاية سنة 2014.

الدراسات السابقة:

ونذكر منها ما يلي:

- **دراسة بن خروف جليلة (سنة 2009):** وهي مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان " دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، حيث عالجت هذه الدراسة مدى مساهمة المعلومات المالية في تقييم أداء المؤسسة، واتخاذ القرار. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات المالية، مع إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وكذا اتخاذ القرارات. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقديمها في قيديين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج، وأن الاختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.
- **دراسة تودرت أكلي (سنة 2009):** وهي مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (S.C.F)", حيث عالجت الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد الذي يفرضه اقتصاد السوق الذي يتميز بمحيط أكثر تنافسية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الأهمية التي تكتسبها النظرة الديناميكية الشاملة للتحليل المالي في المؤسسة الجزائرية، وكيف يمكنها أن تساعد على جعل التحليل المالي أداة لمراقبة التسيير ولاتخاذ القرارات ضمن نظرة إستراتيجية هدفها ضمان استمرارية المؤسسة. ومن النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أنه مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد S.C.F يجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني P.C.N، مع الإشارة إلى أن تقييم الأصول والخصوم سيكون بأكثر واقعية وهذا ما كان يبحث عنه المحلل المالي.
- **دراسة لزعر محمد سامي (سنة 2012):** وهي مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي". وقد هدفت الدراسة إلى معالجة آثار النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية. ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

خطة البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين قسم نظري وآخر تطبيقي، اشتمل القسم النظري للدراسة على فصلين، حيث كان الفصل الأول بعنوان مدخل إلى التحليل المالي، إذ يتضمن المبحث الأول ماهية التحليل المالي، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى مختلف أدوات التحليل المالي، أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية حيث تضمن مبحثين، المبحث الأول يضم ماهية عملية اتخاذ القرارات المالية، والمبحث الثاني يضم الكيفية التي تساهم بها أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، أما الفصل الثالث والأخير فقد خصصناه للدراسة الميدانية على مستوى "مؤسسة عياشي للبلاط" بالطاهير، حيث عالجتنا في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة، بينما عالجت المبحث الثاني الكيفية التي يتم بها التحليل المالي في هذه المؤسسة وكذا القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناء على نتائجه خلال السنوات 2012، 2013، 2014، وفي نهاية هذا البحث قدمنا حصيلة موجزة عنه.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، إذ ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، وبعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة يسعى إلى تحقيقها، ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودائنيها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أساليب و أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة ومدى ترابطها، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية التحليل المالي في المبحث الأول، من خلال إبراز كلا من تعريف التحليل المالي وخصائصه، خطوات التحليل المالي، أنواعه وأهدافه، بعد ذلك سنتطرق إلى أهم القوائم المالية التي تستخدم من أجل القيام بالدراسة المالية وكذا الأساليب المتبعة فيه، لنختم هذا الفصل بالتطرق في المبحث الثاني إلى مختلف الأدوات التي يستخدمها المحلل من أجل القيام بدراسته المالية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوعاً هاماً من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، فهو يشخص حالة المؤسسة خلال فترة معينة باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة ومحاولة تفسيرها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التحليل المالي وأهدافه وخصائصه وكذا أنواعه وأساليبه.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وخصائصه

يعد التحليل المالي تقنية من التقنيات التي تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوماً في تطور مستمر، وقد اختلفت التعاريف المرتبطة بالتحليل المالي وتعددت خصائصه، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1- تعريف التحليل المالي:

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعمالها خلال فترة معينة، واتجاهات تطورها مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل، إذ يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستكشاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

وتأسيساً على ما تقدم فقد وردت تعاريف كثيرة للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع نذكر منها ما يلي:

- التحليل المالي هو "علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها"⁽¹⁾.
- التحليل المالي هو "عملية إعادة تكوين البيانات المتاحة للحصول على معلومات قابلة للاستخدام من قبل الآخرين في مجال اتخاذ القرارات وقياس كفاءة الأداء التنبؤي للمستقبلي للمؤسسة، ويقوم التحليل المالي بإيجاد العلاقة بين مختلف العناصر تتكون منها القوائم المالية وربط النتائج التي نحصل عليها مع البيئة المحيطة والمؤشرات الاقتصادية والمعايير المستخدمة لقياس كفاءة الأداء واقتراح

⁽¹⁾ رشاد العصار وآخرون، "الإدارة و التحليل المالي"، الطبعة 1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 151.

الطرق والوسائل اللازمة لمعالجة نقاط الضعف الاستفادة من مواضع القوة لمختلف أنشطة المؤسسة⁽¹⁾.

• التحليل المالي هو "عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة مثل: أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة"⁽²⁾.

• يعرف التحليل المالي بأنه "عملية معالجة تنظيم البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أي مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح البيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرار"⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التوبيب الملائم، وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

2- خصائص التحليل المالي:

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي⁽⁴⁾:

- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات؛
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي؛
- هو نشاط مستمر في المؤسسة؛
- يميز بين كل من البيانات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات؛
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

(1) دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص: 54.

(2) محمد الصيرفي، "إدارة المال و تحليل هيكله"، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 285.

(3) مؤيد عبد الرحمان الدوري، "التحليل بواسطة المالي الحاسوب"، الطبعة 2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص: 11.

(4) مفلح محمد عقل، "مقدمة في التحليل المالي"، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000، ص: 287.

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي و أنواعه

يستند التحليل المالي على عدة خطوات يجب على المحلل المالي أن يقوم بها لكي يجعل الكشف المالية أو المحاسبية تتلاءم ومتطلبات التحليل المالي.

1- خطوات التحليل المالي:

تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات الآتية⁽¹⁾:

1-1- مرحلة التصنيف:

يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين وهما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها؛

1-2- مرحلة المقارنة:

بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة؛

1-3- مرحلة الاستنتاج:

بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقديم الاقتراحات.

2- أنواع التحليل المالي:

ينقسم التحليل المالي إلى أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي⁽²⁾:

2-1- الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

2-1-1- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسها وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة؛

(1) جميل أحمد توفيق، " أساسيات الإدارة المالية "، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص: 79.

(2) وليد ناجي الحياي، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)"، الطبعة 1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص: 28 - 31.

2-1-2- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية....الخ.

ومن خلال هذا العنصر يمكننا التذكير بأنه كما للتحليل المالي جهات تقوم به، له أيضا أطراف عديدة تهتم به وتسعى للاستفادة من نتائجه، ومن بين هذه الأطراف نذكر ما يلي⁽¹⁾:

- **إدارة الشركة:** إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة؛
- **المالكين والمساهمين:** يهتمون بالمخاطر والعوائد المتعلقة بالأسهم؛
- **هيئة الأوراق المالية:** لمعرفة المعلومات عن المؤسسات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية؛
- **المقرضين:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إذا ما كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيدها (مواعيد استحقاقها)؛
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل؛
- **الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي الاهتمام بأنشطة المؤسسات المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية، وكذا اعتمادها كأساس للإحصائيات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها؛
- **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة، فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

(1) مداني بن بلغيث، عبد القادر دماش، "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسة- دراسة حالة مطاحن الواحات"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة ورقلة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص: 6 - 7.

2-2- البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى:

2-2-1- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها؛

2-2-2- التحليل الأفقي (المتغير):

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصانا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فأن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح المتغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

2-3- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

2-3-1- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة؛

2-3-2- التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية.

2-4- الهدف من التحليل:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

- تحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- تحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- تحليل لتقييم ربحية المؤسسة؛
- تحليل لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة؛

- تحليل لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

2-5- المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

2-5-1- التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات؛

2-5-2- التحليل الجزئي:

يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي و أهدافه

التحليل المالي منظومة من الطرق والأساليب الفنية التي يستخدمها المحلل لتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وانجازاته لرسم سياسات المستقبل.

1-أساليب التحليل المالي:

تصنف الطرق والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي إلى مجموعتين هما:

- الأساليب التقليدية؛

- الأساليب الحديثة (الفنية).

1-1- الأساليب التقليدية:

وتشمل مجموعة من الأساليب الفنية التي ظهرت لأول مرة بظهور التحليل المالي، وهي تتكون من:

1-1-1-النسب المالية:

يمكن تعريف النسب على أنها: " علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى، كرأس المال أو القيمة المضافة، وتسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة، وتحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين والبنوك " (1).

يتفق اغلب المختصين على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم

بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وهذه المجموعات الأربع هي الآتي (2):

- نسب السيولة؛

- نسب الرفع المالي؛

(1) Patrik vizzavona, "Gestion financière," 8^e édition, Alger, 1995, p: 141.

(2) Pierre Vernimmen, "Finance D'entreprise", 5^e édition, Dalloz, Paris, 2002, P:243 - 374.

- نسب النشاط أو نسب الدوران؛
- نسب الربحية.

في حين أن بعض المختصين يضيف مجموعة خامسة بالإضافة إلى المجموعات الأربع أعلاه، وهذه المجموعة هي نسب السوق. ولكن نسب هذه المجاميع الخمسة لا تختلف بمجموعها عن المجاميع الأربعة لذا سنقتصر في استعراضنا للنسب المالية على المجاميع الأربعة⁽¹⁾.

قسم آخر من المختصين يقسم النسب المالية حسب نوع القوائم المالية، فهو يقسم النسب كآلاتي⁽²⁾:

أ-نسب قائمة المركز المالي:

تبين قائمة المركز المالي مقدار وقيمة أصول المؤسسة في تاريخ معين، وتتكون قائمة المركز المالي من جانبين هما الهيكل التمويلي والاستخدامات.

ب -نسب قائمة الدخل:

هذه النسب تخص قائمة الدخل وبالتالي فإن هذه النسب تخص حسابات النتيجة ومن النسب المالية التي يستعان بها لتحليل قائمة الدخل نجد:

- نسب الربحية؛
- نسب المصروفات؛

ج-النسب المشتركة والمعيارية:

النسب المشتركة هي "العلاقات السببية التي يشترك فيها عنصر أو أكثر تقيس من قائمة المركز المالي، مع عنصر أو أكثر مقتبس من قائمة الدخل حيث يمكن الحصول عن تفاعل هذه العلاقة مع مؤشر يفيد في أحد مجالات قرارات الاستثمار أو تقييم جانب من جوانب نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، كما تستخدم النسب المشتركة في الغالب لتقييم أداء المؤسسة المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل"، ولعل أكثر النسب المشتركة تطبيقاً في التحليل المالي هي:

- معدل دوران رأس المال؛
- معدل دوران المدينين؛
- معدل دوران المخزون؛
- معدل دوران الدائنين؛

⁽¹⁾ مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص: 311 .

⁽²⁾ وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، مرجع سابق، ص ص: 39، 101.

- معدل دوران الأصول.

أما فيما يخص النسب المالية المعيارية فهي "عبارة عن نسب تسعى إدارة المشروع لتحقيقها، حيث توفر هذه النسب للمحلل المالي إمكانية مقارنة هذه النسب بالنسب الفعلية التي تحققت وعلى ضوء ذلك يتم معرفة مقدار الانحرافات ومن ثم تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه الانحرافات"، وهناك طرق مختلفة لاستخراج هذه النسب منها:

- طريقة المتوسط الحسابي؛
- طريقة الوسيط؛
- طريقة المتوسط الزمني المتحرك.

1-1-2- المقارنات:

يمكن تصنيف التحليل المالي طبقاً للطريقة المستخدمة في مقارنة المعلومات المستعملة في عملية التحليل المالي كما يلي⁽¹⁾:

أ- التحليل الأفقي:

يقصد به دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية المؤسسة لمدة 5 سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية وتلاحظ فيها ربحية الشركة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية؛

ب- التحليل العمودي:

ويعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الآخر داخل نفس السنة وأكثر وضوحاً إذا ما أريد معرفة ربحية المؤسسة لإحدى السنوات ولتكن 2000 فإنه تؤخذ الربحية لهذه السنة وتنسب إلى مبيعات 2000 وبالتالي يمكن الحصول على معدل الربحية التجارية لتلك السنة دون السنوات الأخرى.

1-2- الأساليب الحديثة:

تعني الطرق الكمية في التعبير، وتنقسم الأساليب الحديثة إلى⁽²⁾:

1-2-1- الأساليب الإحصائية: تعتمد الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، والغاية من ذلك هو معرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم

(1) عبد الستار الصياح، سعود جايد مشكور العامري، "الإدارة المالية (أطر نظرية و حالات عملية)" الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص: 53.

(2) وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، مرجع سابق، ص: 129، 139.

اختيار سنة أساس من بين السلسلة الزمنية وتتم المقارنة مع سنة الأساس؛ ولكن ينبغي اختيار سنة الأساس، وفق معايير دقيقة

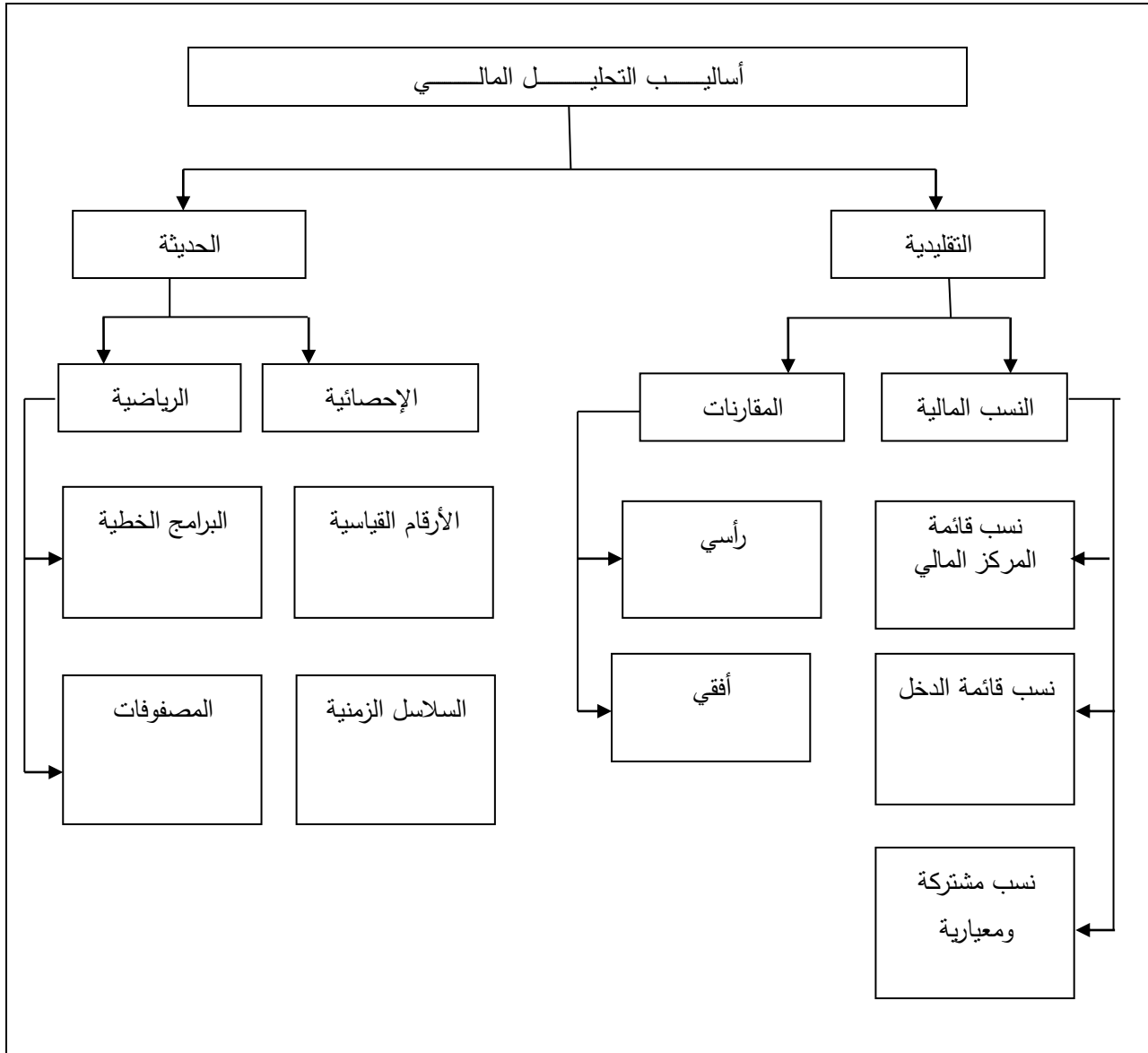
وموضوعية وبعيدة عن التحيز لتكون عملية المقارنة عملية موضوعية وصحيحة، أما رقم القياس فيعرف بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة معينة.

1-2-2- الأساليب الرياضية:

أدخلت التطبيقات الرياضية في كثير من المعارف والعلوم، والتحليل المالي حاله حال بقية المعارف والعلوم، سيما أن الرياضيات تستطيع أن تتجز الحول بأقل جهد وأسرع وقت وهذا ما شجع الباحثين في التوسع في استخدام هذه الطرق خاصة إذا أمكن تصوير هذه الأمور بصورة كمية، أو لمحاولة معرفة وجود علاقات بين بعض الظواهر كدراسة العلاقة بين الأرباح والمصروفات أو العلاقة بين المبيعات وعدد العاملين، حيث يحاول المحلل المالي دراسة العلاقة بين هذه الظواهر من أجل معرفة هل توجد علاقة بين هذه المتغيرات أولاً ومن ثم أي هذه الظواهر مثلاً متغير مستقل وأيها متغير تابع، هناك طرق عديدة سيقدمها المحلل المالي مثل: البرامج الخطية، الإحداثيات، البرامج المتغيرة وغيرها من الطرق الرياضية، وأهم هذه الطرق: طريقة الارتباط والانحدار، طريقة البرامج الخطية، طريقة المصفوفات الخطية والموجه.

وينطوي تحت كل مجموعة عدد من الأساليب تشكل في مجملها الطرق العلمية المستخدمة في التحليل المالي، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): أساليب التحليل المالي



المصدر: وليد ناجي الحياي، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي "، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007، ص: 40.

2- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية⁽¹⁾:

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛

⁽¹⁾ فيصل محمود الشوارة، " مبادئ الإدارة المالية "، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2013، ص: 247.

- الحكم على مدى كفاءة الإدارة؛
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- تقييم جدول الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- معرفة وضع المؤسسة في قطاعها.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالباً ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل الذي يقوم به، سواء كان الغرض من استخدام هذه الأدوات تشخيص الوضع الحالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

المطلب الأول: عرض و تقديم القوائم المالية اللازمة للتحليل المالي

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلال حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية فمن خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم عناصر القوائم المالية التالية:

1- الميزانية المالية:

وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة الماضية.

يمكن تعريف الميزانية المالية على أنها: "جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية"⁽¹⁾.

كما تعرف على أنها: "جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين"⁽²⁾.

(1) Hubert De Les Brusberie, "Analyse Financière (Information Financière évaluation Diagnostique)", 4^e édition, Dunod, Paris, 2006, P: 23.

(2) محمد بوتين، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص: 08.

رغم تعدد تعاريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل وهو أن الميزانية المالية عبارة عن وثيقة محاسبية تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات والحقوق والأصول المتداولة.

كما تعكس الميزانية المالية المركز المالي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة، وفي الغالب الأعم تكون سنة مالية واحدة، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها، وتحتوي الميزانية على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات). إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار القصيرة الأجل (الموجودات المتداولة) وطويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء بالمدىونية (المطلوبات المتداولة والطويلة الأجل) أو التمويل الممتلك (حق الملكية)، ومن خلال فحص وتحليل البيانات الواردة في الميزانية المالية يمكن تحديد مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة. والجدول التالي يوضح مكونات الميزانية المالية المختصرة مرتبة حسب معياري السيولة والاستحقاق.

الجدول رقم(01): مكونات الميزانية المالية المختصرة

الأصول (الصافية)	الخصوم
I-الأصول الثابتة -الاستثمارات -الحقوق طويلة الأجل -الحقوق متوسطة الأجل	III-رؤوس الأموال الدائمة -الأموال الخاصة -الديون طويلة الأجل -الديون متوسطة الأجل
II-الأصول المتداولة -قيم الاستغلال -القيم القابلة للتحقيق على المدى القصير -القيم الجاهزة	IV-الديون قصيرة الأجل
مجموع الأصول (الصافية)	مجموع الخصوم

المصدر: خميسي شيحة، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة، الجزائر، 2013، ص: 62.

وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية⁽¹⁾:

1-1-الأصول:

تتضمن الأصول العناصر التالية:

1-1-1-الأصول غير الجارية (الثابتة):

- القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى؛

(1) شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية" الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص: 76-78.

- القيم الثابتة المادية، وتضم: الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل؛
- القيم الثابتة الجارية؛
- الأصول المالية، وتضم: سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة؛
- أصول ضريبية مؤجلة.

1-1-2-الأصول المتداولة أو الجارية:

- المخزونات والحسابات الجارية؛
- الزبائن ومدینون آخرون؛
- مدینون آخرون؛
- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

1-2-الخصوم:

تضم الخصوم العناصر التالية:

1-2-1-الأموال الخاصة:

- رأس المال المطلوب؛
- رأس المال غير المطلوب
- الاحتياطات؛
- فرق إعادة التقدير؛
- الأموال الخاصة، محول من جديد؛
- نتيجة الدورة.

1-2-2- الخصوم غير الجارية (ديون متوسطة وطويلة الأجل):

- قروض وديون مالية؛
- التزام ضريبي مؤجل؛
- خصوم أخرى غير متداولة؛
- مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة.

1-2-3- الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل):

- الموردون والحسابات الملحقة؛
 - ضرائب؛
 - ديون ودائنون آخرون؛
 - حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.
- كما نجد أيضا كلا من⁽¹⁾:

2- جدول حسابات النتائج: يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، ويعتبر حسابات النتائج وثيقة تلخيصية للأعباء والنواتج الملحقة خلال الدورة المحاسبية الجارية.

أما العناصر التي يجب أن تتضمنها حسابات النتائج فهي كما يلي:

- حوصلة الأعباء حسب طبيعتها يمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال؛
 - إيرادات ونواتج النشاط العادي؛
 - النتيجة الوظيفية؛
 - الإيرادات المالية والأعباء المالية؛
 - العناصر غير العادية (النواتج و الأعباء)؛
 - النتيجة العادية قبل التوزيع؛
 - النتيجة الصافية للأسهم (شركات ذات الأسهم)؛
- بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى يمكن عرضها فيما يلي:
- مبالغ الضرائب؛
 - مخصصات الإهلاكات و المؤونات؛
 - الأعباء الخاصة بأجور المستخدمين؛
 - مبالغ الحصص الموزعة للشركات ذات الأسهم.
- ويمكن عرض جدول حسابات النتائج حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة.

(1) نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص: 79، 81.

3-جدول تدفقات الخزينة:

يتضمن التغييرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج، يتم عرض جدول تدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية. ويتضمن ما يلي:

3-1-العناصر التي يتضمنها جدول تدفقات الخزينة:

3-1-1-الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):

تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار؛

3-1-2-الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار):

تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتج عن التنازل عن الاستثمارات؛

3-1-3-الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل):

تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسيقات ذات الطبيعة المالية.

يمكن تقديم وعرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

3-2-الحالات الممكنة للخزينة:

3-2-1-الحالة الأولى: الخزينة الصفريّة

تعتبر هذه الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لابد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الحالة الثانية: الخزينة موجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياجات في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياجات في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

4-جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول:

- النتيجة الصافية؛
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)؛
- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)؛
- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال؛
- تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائها لها أثر مباشر على رأس المال.

5-الملاحق:

تتضمن الملاحق جداول ملحقه لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي الطرائق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم، الوحدات والفروع و المؤسسة الأم، التحويلات ما بين الفروع والمؤسسة الأم.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي الساكن

يعتمد التحليل المالي للقوائم المالية على أدوات تحليلية مختلفة، منها ما تتصف بالسكون، أهمها التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي والتحليل بالنسب المالية، والتي تتيح للمحلل المالي إمكانية التعرف والحكم على التوازن المالي في المؤسسة، سيولتها، نشاطها، مركزها المالي، وربحيتها.

1- مؤشرات التوازن المالي: تتمثل مؤشرات التوازن المالي فيما يلي⁽¹⁾:

1-1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} :

FR_{ng} يتمثل في رأس المال العامل الاجتماعي (الوظيفي)، ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة (الثابتة).

ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة)، باستخدام الموارد المالية الدائمة.

(1) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، " التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الجزء 1، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص - ص: 103 - 106.

يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب حالاته التي تذكرها كآلاتي:

$$1-1-1 \text{ رأس مال عامل صافي إجمالي موجب } FR_{ng} > 0:$$

ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل الاحتياجات طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية قصيرة الأجل.

$$1-1-2 \text{ رأس مال عامل صافي مالي إجمالي معدوم } FR_{ng} = 0:$$

يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

$$1-1-3 \text{ رأس مال عامل صافي إجمالي سالب } FR_{ng} < 0:$$

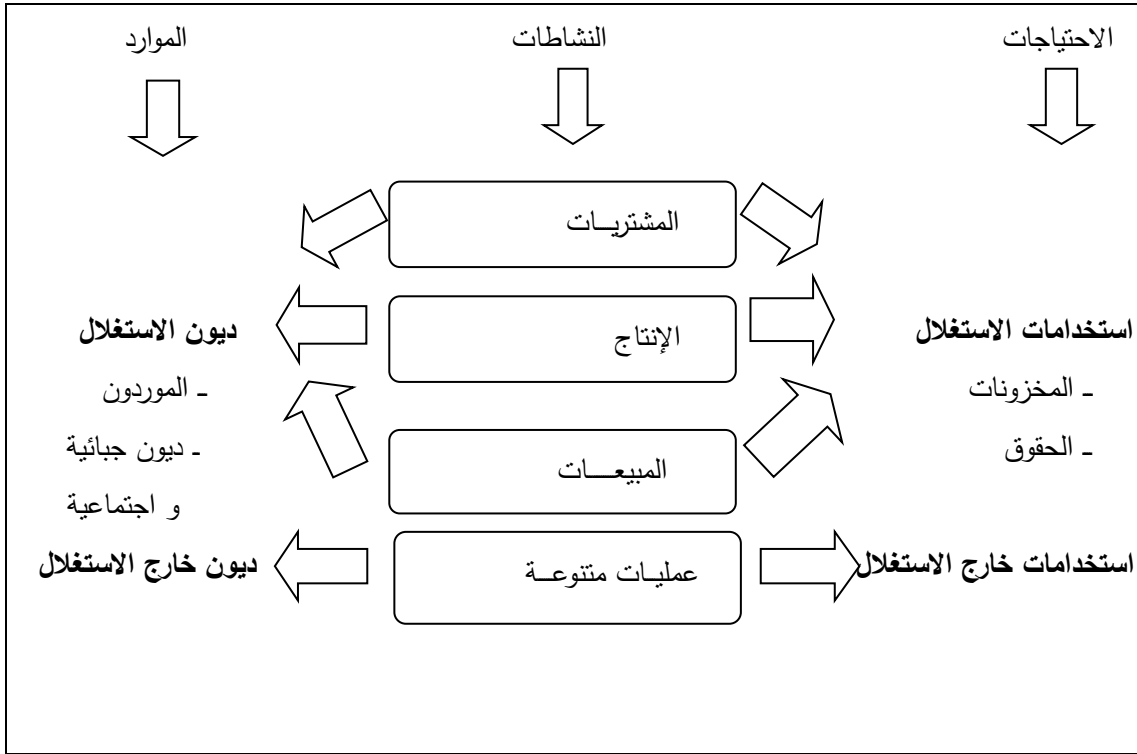
يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجزا في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل (متوسطة وطويلة الأجل) إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

$$1-2 \text{ الاحتياج في رأس المال العامل } BFR:$$

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزونات، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل والشكل التالي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج:

الشكل رقم (02): الاحتياج في رأس المال العامل



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع الآنف الذكر، ص: 104.

تبعاً للشكل أعلاه نستنتج أنه يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعاً لعلاقة عناصره المباشرة بالنشاط أو عدمها:

1-2-1- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} :

ينطبق عليه التعريف السابق ويتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.

1-2-2- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} :

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية و تلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي و يحسب من الميزانية الوظيفية عن الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال.

1-2-3- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g :

وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

1-3- الخزينة الصافية الإجمالية T_{ng} : تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال

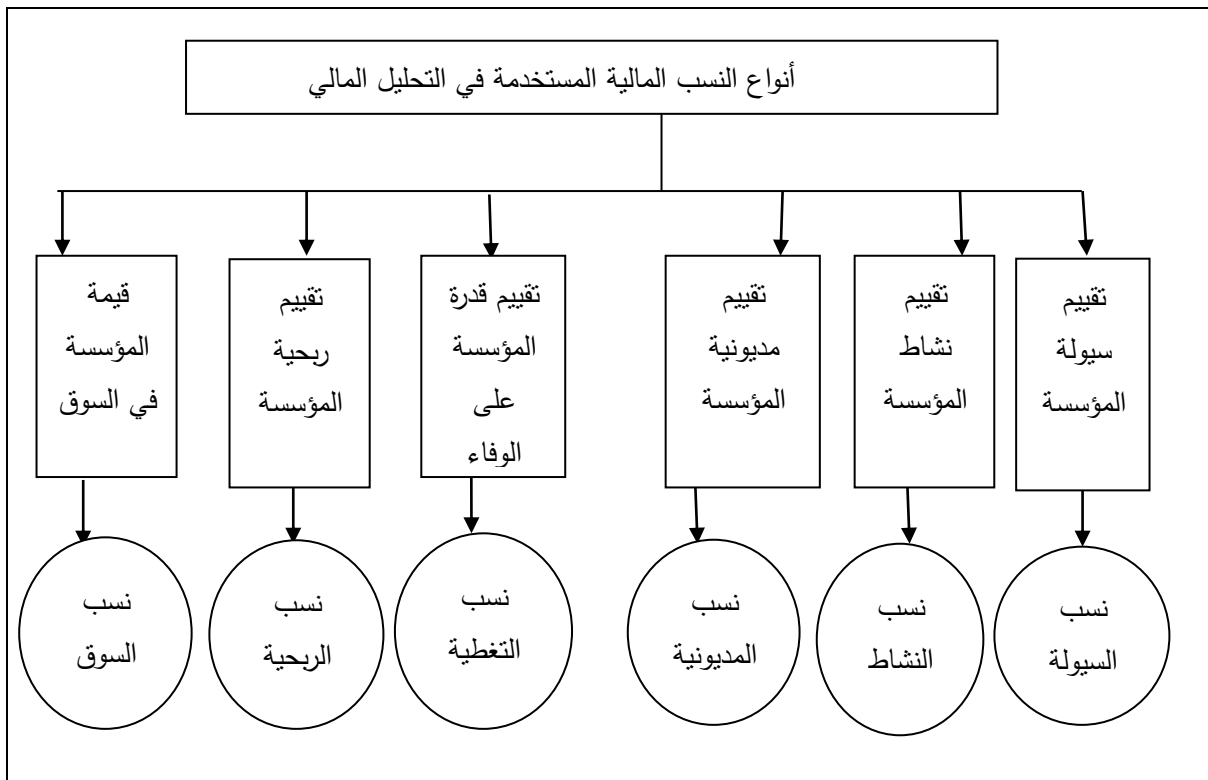
العامل الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وانطلاقاً من المعادلة الأساسية للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

2-النسب المالية:

يتم عادة إجراء التحليل المالي من خلال النسب بالاعتماد على عدة مجموعات رئيسية تشكل جوانب مختلفة في تقييم المؤسسة، والشكل التالي يوضح أنواع النسب المالية:

الشكل رقم(03): أنواع النسب المالية



المصدر: دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 83.

2-1-نسب السيولة:

وتقيس سيولة المؤسسة وغرضها الأساسي هو تقييم قدرة المؤسسة للإيفاء بالتزاماتها المالية في الوقت الوقت المحدد، وهناك أربع نسب تقيس السيولة⁽¹⁾:

- نسب التداول (نسبة السيولة العامة) = الأصول المتداولة ÷ الخصوم الجارية = %.

(1) أسعد حميد العلي، "الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية"، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص: 81 - 82.

- نسب السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الخصوم الجارية.
- نسبة السيولة الجاهزة = النقدية و شبه النقدية ÷ الديون قصيرة الأجل.

2-2- نسب النشاط :

هو تقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، حيث يساعد على قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول والاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر عائد ممكن من المبيعات وتشمل⁽¹⁾:

- معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول.
- معدل الدوران للأصول المتداولة = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول المتداولة.
- معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات ÷ صافي رأس المال العامل.
- معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات ÷ صافي الأصول الثابتة.
- معدل دوران البضاعة = تكلفة البضاعة المباعة ÷ معدل رصيد البضاعة.
- معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات ÷ رصيد المدينين.
- معدل دوران الحسابات الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة ÷ رصيد الدائنين.

2-3- نسب المديونية :

وتحسب بالعلاقة التالية⁽²⁾:

$$\text{نسبة المديونية} = (\text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100.$$

وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من حيث عبئ ديونها، نسبة الدين أكبر من 100%، تشير إلى أن مديونية المؤسسة أكبر أصولها وبالتالي فإن الشركة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة، و تعتبر نسبة 40% نسبة مقبولة في معظم الصناعات، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن المؤسسة ستمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها.

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركزين الماليين القصير

(1) أيمن الشنطي، عامر شقر، " مقدمة في الإدارة والتحليل المالي "، الطبعة 1، دار البداية، عمان، 2007، ص ص: 159 - 160.

(2) فهمي مصطفى الشيخ، " التحليل المالي "، الطبعة 1، فلسطين، 2008، ص ص: 52 - 53.

والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها، حسب الصيغ التالية:

- نسبة المديونية قصيرة الأجل = (الديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الأصول) 100.
- نسبة المديونية طويلة الأجل = (الديون طويلة الأجل ÷ مجموع الأصول) 100.

2-4- نسب الربحية:

وهي النسب التي تقيس ربحية المؤسسة الكفاءة التشغيلية فيها أي مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة واهم النسب⁽¹⁾:

- نسبة الربح الإجمالي = (الربح الإجمالي ÷ المبيعات) 100 %.
- نسبة الربح الصافي = (صافي الربح ÷ المبيعات) 100 %.
- نسبة المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول) 100 %.
- نسبة المردودية المالية = (النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة) 100 %.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي المتحرك

اعتمد التحليل المالي الساكن على الميزانية العامة التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة، مما يؤدي إلى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن هنا تأتي ضرورة البحث عن تحليل يعطي رؤية ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذا جاءت كشوفات التدفقات المالية لتحويل عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، إذ تعد هذه الكشوفات وسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة، ويضم هذا المطلب ما يلي:

1- جداول التمويل⁽²⁾:

هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال فترة زمنية محددة كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، ومن هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل المتحرك، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية لكل من الموارد والاستخدامات.

وفيما سيتم توضيح كيفية بناء التمويل:

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة من جهة والتدفقات قصيرة الأجل من جهة أخرى، فيبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل؛

(1) عدنان تايه النعيمي و آخرون، مرجع سابق، ص: 106.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سابق، ص: 125، 131.

أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة من جهة واستخدامات كل منهم على حدى، ويتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال الصافي الإجمالي.

1-1-1- محتوى الجزء الأول من جدول التمويل:

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية:

1-1-1- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية:

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية، وتتضمن العناصر التالية:

- القدرة على التمويل الذاتي (CAF) : وتعتبر من أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية.
- التنازل عن الأصول الثابتة: وتتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بسعر تنازل يحدد محاسبيا وبناءا على معطيات السوق.
- الرفع في الأموال الخاصة: هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة وذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل الجمهور.
- الارتفاع في الديون المالية: وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية.

1-1-2- الاستخدامات التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة:

تتمثل الاستخدامات المستقرة في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، وتتضمن العناصر التالية:

- توزيعات الأرباح المدفوعة خلال الدورة الجارية: تتمثل في أرباح الأسهم الموزعة خلال الدورة الجارية.
- حيازة الأصول الثابتة: وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية.
- المصاريف الموزعة على عدة سنوات: وهي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة، وتحسب انطلاقا من معطيات الميزانية والمعلومات المحاسبية المكتملة لها.
- الانخفاض في الأموال الخاصة: وهي عملية معاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة، وتعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة تحقيق الخسائر أو إعادة الهيكلة.
- تسديد الديون المالية: تتمثل في اهتلاك القرض خلال الدورة الجارية.

ومنه نستنتج أن الجزء الأول يتضمن التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، والجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل:

الجدول رقم(02):الجزء الأول من جدول التمويل

الموارد المستقرة	الاستخدامات المستقرة
القدرة على التمويل الذاتي CAF	حيازة استثمارات جديدة
التنازل عن الاستثمارات	مصاريف موزعة على عدة سنوات
الرفع في الأموال الخاصة	تسديد الديون البنكية والمالية
الحصول على قروض جديدة	التخفيض في الأموال الخاصة
	تسديد مكافأة رأس المال
التغير في الموارد المستقرة (+)	التغير في الاستخدامات المستقرة (-)

المصدر: إلباس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع الأنف الذكر، ص: 128.

1-2-1- محتوى الجزء الثاني من جدول التمويل:

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية، فإن الجزء الثاني منه يتناول التغيير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية، وعليه يحتوي الجزء الثاني على العناصر التالية:

1-2-1- التغيير في عناصر الاستغلال ΔBFR_{ex} :

ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال الدفع والتي تحسب بالفرق بين الاستخدامات والموارد:

أ- التغيير في استخدامات الاستغلال:

تتمثل في التغيير في المخزونات والتغيير في حقوق الاستغلال، حيث يؤدي مجموع التغيير في العنصرين إلى حساب التغيير في استخدامات الاستغلال؛

ب - التغيير في موارد الاستغلال:

تتمثل في التغيير في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات الملحقة.

1-2-2- التغير في العناصر خارج الاستغلال ΔBFR_{hex} :

يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الأساسية وتلك ذات الطابع الاستثنائي وتتضمن ما يلي:

أ- التغير في استخدامات خارج الاستغلال:

وهي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال؛

ب - التغير في الموارد خارج الاستغلال:

وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

الفرق بين العنصرين السابقين يعطى التغير في العناصر خارج الاستغلال.

1-2-3- التغير في عناصر الخزينة:

يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة ويتشكل أساساً من عنصرين:

أ- التغير في موارد الخزينة ΔT_{ng} :

تتمثل في الاعتمادات البنكية الجارية التي جلبت خلال الدورة الجارية؛

ب - التغير في الاستخدامات:

وتشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة، وتتمثل في الفرق بين

استخدامات الخزينة وموارد الخزينة ينتج التغير في الخزينة.

والجدول التالي يحتوي كل العناصر السابقة:

الجدول رقم(02): الجزء الثاني من جدول التمويل

الجزء الأدنى من جدول التمويل			
التغير في عناصر الاستغلال	الاحتياجات(1)	الموارد(2)	الرصيد(3) = (2) - (1)
-التغير في أصول الاستغلال			
-التغير في ديون الاستغلال			
ΔBFR_{hex} A			
التغير في العناصر خارج الاستغلال			
-التغير في المدينون الآخرون			
-التغير في الدائنون الآخرون			
ΔBFR_{hex} B			
ΔBFR_g (A+B=C)			
تغيرات الخزينة			
-التغير في المتاحات			
-التغير في ديون الخزينة			
T_{ng} D			
ΔFR_{ng} C+D			

المصدر: إلياس بن ساسي، نفس المرجع الآنف الذكر، ص:131.

2- جدول تدفقات الخزينة⁽¹⁾:

إن المعلومات المتعلقة بتدفقات الخزينة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها، وكذا تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي، حيث تتطلب القرارات لمستخدمي المعلومات تقييم القدرة ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد التدفقات.

وفيما يلي سنتطرق إلى أهم نماذج جدول تدفقات الخزينة:

⁽¹⁾ نفس المرجع الآنف الذكر، ص: 215، 220 .

2-1- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

هذا التمثيل تم تبيينه من طرف النظام المالي المحاسبي الجزائري، الهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة، وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثلاث الكبرى للنشاط أي كل من الاستغلال، والاستثمار، التمويل بحيث نجد ما يلي:

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛
- تدفقات الاستثمار؛
- تدفقات التمويل.

والجدول التالي يمثل جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

الجدول رقم(03): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي الجزائري

N+1	N	ملاحظة	
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال) صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: +الإهلاكات والأرصدة +تغيير الضرائب المؤجلة -تغيير المخزونات -تغيير العملاء والحسابات الدائنة الأخرى -تغيير الموردين والديون الأخرى ±نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			=تدفقات الخزينة الناتج عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار +مسحوبات من اقتناء استثمارات -تحصيلات التنازل عن استثمارات ±تأثير تغييرات محيط الإدماج
			=تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)

			تدفقات الخزينة عند الافتتاح
			تدفقات الخزينة عند الإقفال
			تأثير سعر الصرف
			التغير في تدفقات الخزينة

المصدر: نفس المرجع الآنف الذكر، ص: 219.

2-2- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماداً على دورة الاستغلال، واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائياً يتم اللجوء إليه فقط في حال عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتياً، والجدول التالي يمثل هذا النموذج من جدول تدفقات الخزينة:

الجدول رقم (04) : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المالي المحاسبي الجزائري

N+1	N	ملاحظة	
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (الاستغلال) التحصيلات المقبوضة من العملاء -التدفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين -الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة -الضرائب عن النتائج المدفوعة =تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية +تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			=صافي تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار -المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية +التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية -المسحوبات عن اقتناء استثمارات مالية +التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية +الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			=صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم -الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها +التحصيلات المتأتية من القروض -تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			=صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل (ج)
			±تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة
			=التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج) تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: نفس المرجع الأنف الذكر، ص: 220.

3-جدول حسابات النتائج:

"هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المالية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة من أجل الوصول إلى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته (أعباؤه). وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة"⁽¹⁾.

يعرف كذلك على أنه: "تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات، كم يطلق على هذا الجدول قائمة الدخل، فالنتيجة هي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، ومن ثم تترجم إلى ربح أو خسارة"⁽²⁾.

والجدول التالي يوضح جدول حسابات النتائج:

(1) مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 24-25.

(2) Zvibodie Robert Merton, "Finance", édition Pearson, prentice Hall, paris, 2001, P:79.

الجدول رقم (05): جدول حسابات النتائج

N+1	N	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال 1- إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى 2- استهلاك السنة المالية 3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة 4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات 5- النتيجة العملياتية المنتجات المالية الأعباء المالية 6- النتيجة المالية 7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها) 9- النتيجة غير العادية</p>
			<p>10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية</p>

			11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)
--	--	--	--

المصدر: النظام المحاسبي المالي الجديد، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص: 120. 122.

3-1-العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي⁽¹⁾:

3-1-1-أعباء الدورة: وتتكون من:

- كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة أي: استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج، وكذلك مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف العاملين المالية....الخ.
- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل أو الأعباء على الدورات السابقة، أو المؤنات الاستثنائية....الخ.

3-1-2-نواتج الدورة: وتشمل كلا من:

- نواتج الاستغلال: وتتمثل في مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة والإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية والمختلطة، وكذلك الإنتاج المخزون بالإضافة إلى الأداءات المتممة وتحويل أعباء الاستغلال والمنتجات الأخرى.
- نواتج خارج الاستغلال: وهي كل النواتج الخاصة بالدورات السابقة، وكذلك نواتج بيع عناصر الأصول.

3-2-تحليل حسابات النتائج:

إن عملية تحليل حسابات النتائج تعتبر مرحلة أساسية لفهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية، والنتيجة عموما عن الفرق بين الإيرادات والمصاريف والتي تعطى رؤية واضحة حول أسعار البيع، الكميات المباعة وغيرها، كما تشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها، إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية وهي كالاتي:

- #### 3-2-1-الهامش الإجمالي⁽²⁾:
- هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها.

⁽¹⁾ ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير"، الجزء 1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص: 74-75.

⁽²⁾ George Deppallens, Jean Pierre Jobard, "Gestion Financière de l'entreprise", 10^e édition, Sirey, paris, 1990, P:135.

إذ يعد الهامش التجاري مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها. بالإضافة إلى الهامش الإجمالي نجد ما يلي⁽¹⁾:

3-2-2- القيمة المضافة:

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما إضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس المال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسيطة من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة.

3-2-3- نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال:

تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

3-2-4- نتيجة السنة المالية الإجمالية والصافية:

بجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية، أو للدورة الاستغلالية، وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الاستغلالية، وتعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.

(1) مبارك لسوس، مرجع سابق، ص: 27.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التحليل المالي عملية استخلاص للمعلومات من البيانات المتوفرة من أجل التنبؤ بأداء المؤسسة في المستقبل، كما أنه تقنية يستعملها العديد من الأطراف (إدارة المؤسسة، المستثمرون، الدائنون، الموردون، العملاء، العاملون في المؤسسة، الهيئات الحكومية... الخ) والذين تربطهم علاقة بالمؤسسة، فالتحليل المالي لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وذلك بعد التويب الملائم لها واستخدام أساليب سواء كانت تقليدية مثل النسب المالية، المقارنات... الخ، أو حديثة كالأساليب الرياضية والإحصائية، وأدوات تحليلية أملا في الوصول إلى نتائج محددة تفيد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، والمساعدة على كشف نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وكذا استغلال عناصر القوة أحسن استغلال.

تمهيد:

ازدادت أهمية التحليل المالي بمرور السنين في ظل تعدد وتوسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر ولم تعد القوائم المالية الختامية لمشاريع الأعمال قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي لتفسيرها وبيان جوانب القوة والضعف فيها وقد ازدادت هذه الأهمية بتزايد سعة وتعقيد مشاريع الأعمال إضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية صناعة القرارات المالية في مجال الاستثمار والتمويل، إذ لم تعد عملية سهلة وعلى صناعة القرار القيام بها اعتماداً على الخبرة الذاتية مع دعمها بنتائج التحليل وتوقعاته.

وكما هو معروف فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة هذه القرارات تتطلب أساساً سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها.

وفي هذا الفصل سنتعرف على مفهوم عملية اتخاذ القرار، من خلال تعريف اتخاذ القرار وأنواعه، مراحل اتخاذ القرار وأساليبه، ثم تصنيف القرارات المالية، وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيخصص لإبراز استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات من خلال إبراز دور كل من مؤشرات التوازن، والنسب المالية في اتخاذ القرارات.

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات المالية

حظيت الإدارة المالية الحديثة كأسلوب لاتخاذ القرارات باهتمام كبير في الفكر المالي المعاصر، خاصة في كونه منهج يسعى لتحديد أساس القرارات المالية التي تتضمن التوجه الاستراتيجي للإدارة وبوجه الخصوص الإدارة المالية في المؤسسة، إذ أصبحت قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، وقرارات توزيع الأرباح حرفة العمل الاستراتيجي والذي تسعى من خلاله الإدارة المالية لتحقيق هدفها الأساسي ألا وهو تعظيم ثروة المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار المالي وأنواعه

يعتبر القرار أمراً ضرورياً في حياة كل شخص، ولا يمكن للمؤسسة أن تنمو وتحافظ على بقائها إلا من خلال مجموعة من القرارات التي بتنفيذها تستمر المؤسسة، وفيما يلي سنتطرق لكل من مفهوم القرار وكذا أنواعه.

1- مفهوم عملية اتخاذ القرار:

في إطار المؤسسات يعرف القرار بأنه: "الاختيار المدرك والواعي لبديل معين من مجموعة من البدائل، بشرط أن يقوم على أساس علمي في اختيار المشروع المناسب"⁽¹⁾.

ويعرف أيضاً على أنه: "الاختيار الحذر لبديل معين دون آخر من جانب متخذ القرار"⁽²⁾.

أما فيما يخص القرار المالي: فهو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية)⁽³⁾.

بعد إعطاء تعريف وجيز للقرار يمكن أن نعرف عملية اتخاذ القرار كما يلي: "هو تفضيل بديل أو حل مناسب من بين عدد من البدائل المتاحة"⁽⁴⁾.

(1) مؤيد فضل، "تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة"، الطبعة 1، دار الوراق، عمان، 2009، ص: 261.

(2) جمال الدين لعويسات، "الإدارة وعملية اتخاذ القرار"، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 26.

(3) Pierre Conjo, Farouk Hemici, "gestion financière de l'entreprise", 9^e édition, DUNOD, paris, 1999; p:438.

(4) ياغي محمد عبد الفتاح، "مبادئ الإدارة العامة"، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 85.

وتعرف أيضا على أنها: "كافة المراحل والخطوات التي تؤدي إلى الوصول إلى قرار معين" (1).

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: "سلسلة الخطوات التي تتضمن تحديد وتشخيص المشكلة، طرح الحلول، تقييم بدائل الحلول، اختيار البديل الملائم، تنفيذ قرار الاختيار، تقييم نتيجة القرار المتخذ" (2).

وبالتالي فاتخاذ القرار هو العملية التي تبنى على التفكير الموضوعي والدراسة العملية للوصول إلى البدائل الأنسب، وفي اعتقادنا أنه يمكن بيان ماهية عملية اتخاذ القرارات المالية من خلال تحديد الخصائص والصفات المميزة لهذه العملية والتي نجملها فيما يلي:

- القرارات المالية ملزمة للمنشأة في غالبية الأحوال، المر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذه النوعية من القرارات؛
- بعض القرارات المالية مثل قرارات الاندماج أو شراء المؤسسات الأخرى أو الاستثمار في بعض نوعيات الأصول تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر في نجاح المؤسسة أو قدرتها على الاستمرار في السوق؛
- تستغرق نتائج القرارات المالية زمنا طويلا نسبيا حتى يمكن التعرف عليها مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل أو إمكانية تداركه وهو ما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرات تحليلية مرتفعة لاتخاذ هذه النوعية من القرارات.

2-أنواع القرارات المالية:

القرار المالي يهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة فالتوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح، تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات، وعادة ما تنقسم القرارات المالية إلى الأقسام أو التصنيفات التالية:

2-1قرارات الاستثمار: تتجه القرارات الاستثمارية إلى تحديد الهيكل الأمثل لحجم الاستثمار داخل المؤسسة، سواء من ناحية الكم أو النوع، هذا ما يجعلها من أهم القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة، لأن الخطأ فيها يشكل للمؤسسة خطرا قد لا تستطيع تجاوزه.

(1) مؤيد فضل، مرجع سابق، ص: 261.

(2) طارق طه، "نظم دعم القرار في بيئة العولمة والإنترنت"، دار أزريطة، الإسكندرية، 2006، ص: 53.

2-1-1- مفهوم الاستثمار:

يمكن تعريف الاستثمار عموماً بأنه: "المبادلة بين نفقات حاضرة وأكيدة، على أمل الحصول على مداخيل مستقبلية ترافقها مردودية مرضية"⁽¹⁾.

ويعرف أيضاً بأنه: "التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة"⁽²⁾.

2-1-2- تصنيف الاستثمارات:

يمكن تصنيف الاستثمارات وفقاً لعدة معايير نذكر منها⁽³⁾:

- أ- الاستثمارات حسب الطبيعة: وهي التي تتعلق بالاستثمارات حسب التصنيف المحاسبي، وتتمثل فيما يلي:
- الاستثمارات المادية: وهي المتعلقة بأدوات الإنتاج في المؤسسة ويكون لديها وجود فعلي مثل: البيانات، آلات النقل، الخ.
 - الاستثمارات غير المادية: وهي الأصول المعنوية والتي لا يكون لديها وجود مادي ولكن لديها تكلفة مثل: العلامات التجارية، البحث والتطوير، البرامج.... الخ.
 - الاستثمارات المالية: وهي الاستثمارات في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وصناديق المؤشرات وشهادات الإيداع وغيرها.

(1) K.Chiha, "Finance d'entreprise (approche stratégique)", Houma édition, Alger, 2009, p:136.

(2) كاظم جاسم العيساوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)"، الطبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 18 - 19.

(3) سمية لزغم، "أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص: 17، 19.

ب- الاستثمارات حسب الهدف أو الغرض: نجد في هذا الصنف من الاستثمارات ما يلي:

- الاستثمارات الإحلالية: هذه الاستثمارات تتم بهدف الحفاظ على الطاقة الإنتاجية نفسها، من خلال إحلال آلات جديدة بدل الأخرى القديمة.
- استثمارات التحديث أو التجديد: وهي التي يتم من خلالها الاعتماد على آلات تواكب التطورات التكنولوجية.
- استثمارات إنتاجية: وتهدف أساسا إلى السيطرة على تكاليف الإنتاج.
- استثمارات توسعية: تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية الحالية لتلبية حاجات السوق، أو تهدف إلى الحصول على أسواق جديدة.
- استثمارات ابتكارية: ويتم من خلالها اكتساب تكنولوجيا جديدة من أجل تركيب وبيع منتجات جديدة في أسواق حالية أو جديدة.
- استثمارات إستراتيجية: ونجد فيها: استثمارات هجومية (وتسعى من خلالها المؤسسة إلى إيجاد أسواق ووضعية إستراتيجية جديدة مقارنة بمنافسيها)، واستثمارات دفاعية (تهدف المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على وضعيتها التنافسية في سوق تتميز بالمنافسة الشديدة)، واستثمارات التنويع (من خلال تنويع نشاطات المؤسسة، ويقصد بها أيضا إستراتيجية التنويع).

ج- تصنيف الاستثمارات حسب علاقتها ببعضها: نذكر منها ثلاثة أنواع هي:

- استثمارات مستقلة: بمعنى أن يكون مشروعين أو أكثر مستقلين إذا كان تنفيذ واحد من المشاريع لا يؤثر على تنفيذ الآخر. أي أن كلا المشروعين ليس سببا في الإيرادات التي يحصل عليها المشروع الآخر.
- الاستثمارات المانعة تبادليا: يكون مشروعين مانعين تبادليا إذا كان اختيار المشروع الأول يلغي اختيار المشروع الآخر.
- استثمارات مكملة: نقول عن مشروعين أنهما متكاملين إذا كان لا يمكن تنفيذ المشروع الأول إلا بتنفيذ المشروع الثاني.

د- استثمارات في مجالات البحث والتطوير⁽¹⁾:

وهذا الصنف من الاستثمارات يوجد في الدول المتقدمة على الأخص، حيث تقوم هذه الدول بتخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على الأبحاث العلمية للعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات وإيجاد طرق جديدة في الإنتاج، وكذلك توفير العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

2-1-3- أهداف الاستثمار⁽²⁾:

أ- الهدف العام للاستثمار: وهو تحقيق العائد (أو الربح أو الدخل). مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

ب- تكوين الثروة وتنميتها: ويقوم هذا الهدف عندما يضحى الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنمية الثروة.

ج- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات. وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

د- المحافظة على قيمة الموجودات: وعندها يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تتخفف قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

2-1-4- مفهوم قرار الاستثمار⁽³⁾:

تعتبر قرارات الاستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية، والغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تلجأ لها أملا في زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الإيرادية من أجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

وبصفة عامة فإن قرارات الاستثمار ونظرا لأن عوائد المستقبل غير معرفة بدرجة من الدقة والضمان فإن هذه القرارات لا بد وأن تتعرض لدرجة ما من المخاطر، فكلما زادت الرغبة في تحقيق عائد أكبر كلما

(1) سيد سالم عرفة، "دراسة جدوى المشروعات"، الطبعة 1، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 160.

(2) طاهر حردان، "أساسيات الاستثمار"، الطبعة 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 16.

(3) حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 69، 71.

زادت درجة المخاطرة، لذلك ينبغي تقييم قرارات الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما:

- العائد المتوقع؛
- المخاطرة المحتملة.

وتنقسم قرارات الاستثمار عادة في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى:

أ-القرارات الاستثمارية قصيرة الأمد: وتدور حول الاستثمار في الموجودات المتداولة، والتي تشكل جزءا من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال؛

ب -القرارات الاستثمارية طويلة الأمد: تهتم هذه القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة.

2-1-5-العوامل المحددة لقرار الاستثمار⁽¹⁾:

أ-التدفقات النقدية الداخلة والخارجة: يدخل تحت هذا البند ثمن شراء الأصول الثابتة والتي قد تتم على عدة سنوات مثل: تشييد وإقامة مبنى أو مصنع، بالإضافة إلى ذلك الزيادة التلقائية في الأصول المتداولة، ونفقات تركيب الآلات وإعدادها للتشغيل.

ب -التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وإدارة الأصل الاستثماري(تدفقات نقدية داخلة وخارجة سنويا): وتعتبر المبيعات أهم التدفقات الداخلة، ثم بأخذ أيضا الأعباء والنفقات النقدية للعمليات (تدفقات نقدية خارجة)، مع الأخذ في الحسبان التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة.

ج-التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصل الاستثماري: وتتمثل في التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل كخردة.

د-الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الخارجة والمتمثلة في الضرائب: إذا كانت الشركة رابحة، فإن كل الأعباء المترتبة على الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الضريبي، فهي تحقق وفرا أو مكاسب ضريبية عن كل فترة.

(1) سيد سالم عرفة، مرجع سابق، ص: 165، 166.

2-1-6- المقومات الأساسية لقرار الاستثمار⁽¹⁾:

الإستراتيجية الملائمة للاستثمارات: وتختلف هذه الإستراتيجية باختلاف أولويات المستثمرين والتي تتأثر بعدة عوامل: الربحية، السيولة، الأمان. والربحية تتمثل بمعدل العائد، أما السيولة والأمان فيتوقفان على مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة.

2-1-7- طرق تقييم الاستثمارات:

يمكن أن تصنف الطرق التي تقيم بها الاستثمارات إلى ما يلي⁽²⁾:

أولاً: تقييم الاستثمارات في ظل ظروف التأكد التام: لاتخاذ القرارات الاستثمارية تلجأ إدارة المؤسسة إلى استخدام مجموعة من الطرق والمعايير بقصد تحقيق الاستخدام الرشيد لمصادر الأموال بهدف تعظيم قيمة المؤسسة وتعظيم ثروة الملاك. وفيما يلي سنتناول مجموعتين من الطرق المستخدمة لتقييم المقترحات الاستثمارية:

أ- الطرق التي لا تأخذ بالقيمة الزمنية للنقود: سنستعرض في هذا الجزء المعيارين الأكثر استخداماً في الماضي، مما أدى لأن يطلق عليها بالمعايير التقليدية وسنوضح فيما يلي كيفية واستخدام هذه الطرق التقليدية في اتخاذ قرار الاستثمار:

• **طريقة فترة الاسترداد:** تعرف فترة الاسترداد بأنها الفترة الزمنية اللازمة لاسترجاع الاستثمار المبدئي.

ويتطلب لمعرفة فترة الاسترداد لمشروع ما معرفة الاستثمار المبدئي اللازم لكل مشروع، وكذا معرفة صافي التدفقات النقدية المتوقعة من نفس المشروع.

وفي الحالات التي تكون فيها التدفقات النقدية للمقترحات الاستثمارية متساوية لكل سنوات

العمر الافتراضي فإن فترة الاسترداد تحدد بالشكل التالي:

فترة الاسترداد = الاستثمار المبدئي / صافي التدفقات النقدية السنوية

وفق هذه الطريقة تتم المفاضلة بين المقترحات الاستثمارية الرأسمالية البديلة، فنفضل

المشروعات ذات أقصر فترة استرداد، وفي حالة المقترحات الاستثمارية المستقلة تقبل المشروعات

(1) جهاد فراس الطيلوني، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 49.

(2) نور الدين خبابة، "الإدارة المالية"، الطبعة 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص: 350، 360.

التي يكون لها فترة استرداد لا تتجاوز الحد المعمول به من طرف المؤسسة، فعلى سبيل المثال إذا كانت المؤسسة تحدد لنفسها فترة استرداد 3 سنوات فإنها تقبل فقط المشروعات المستقلة التي لا تتجاوز فترة الاسترداد فيها 3 سنوات.

• **طريقة متوسط معدل العائد المحاسبي:** إن طريقة متوسط معدل العائد المحاسبي تعتمد على الربح المحاسبي، وتأخذ بعين الاعتبار كل الأرباح المتوقعة خلال العمر الافتراضي للمشروع للوصول إلى متوسط معدل العائد لرأس المال المستثمر ويحسب متوسط معدل العائد بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \text{متوسط صافي الربح} / \text{متوسط الاستثمار}$$

إذ تقوم هذه الطريقة باستخدام متوسط صافي الربح المستخرج من القوائم المالية وليس متوسط صافي التدفقات النقدية، ويعبر عن متوسط صافي الربح كحاصل قسمة صافي الأرباح السنوية المتوقعة على عدد سنوات العمر الافتراضي للمشروع وذلك حسب الصيغة التالية:

$$\text{متوسط صافي الربح} = \text{مجموع صافي الربح بعد الضريبة لسنوات عمر المشروع} / \text{عدد سنوات عمر المشروع}$$

أما متوسط الاستثمار فيمكن الحصول عليه بقسمة مجموع الاستثمار في بداية العمر الافتراضي مضافاً إليه الاستثمار في نهاية العمر الافتراضي مقسوم على (2). وهو موضح حسب الصيغة التالية:

$$\text{متوسط الاستثمار} = (\text{قيمة الاستثمار في بداية العمر} + \text{قيمة الاستثمار في نهاية العمر}) / 2.$$

إن عملية حساب متوسط العائد لوحدها لا تفيد في اتخاذ قرار الاستثمار والمفاضلة بين المقترحات الاستثمارية، بل إن المؤسسات تلجأ إلى تحديد مستوى أو حد أدنى لمتوسط معدل العائد المقبول لديها، وتتم عملية رفض أو قبول المشروعات عن طريق مقارنة متوسط معدل العائد المتوقع ومعدل العائد الأدنى.

يلاحظ أن طريقة متوسط معدل العائد تختلف عن طريقة فترة الاسترداد في أنها تأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية المتولدة عن المشروع.

ب - الطرق التي تأخذ بالقيمة الزمنية للنقود⁽¹⁾: نظرا للنقد الذي وجه إلى الطرق التقليدية السابقة، برزت الطرق التي تستخدم القيمة الزمنية للنقود، والتي تميز بين قيمة الوحدة النقدية حاضرا وقيمة الوحدة النقدية المتوقع تحصيلها في المستقبل، وسنذكر فيما يلي ثلاثة طرق التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار:

- طريقة فترة الاسترداد المخصصة:

تعرف فترة الاسترداد بأنها الفترة الزمنية اللازمة لاسترجاع رأس المال المستثمر باستخدام التدفقات النقدية، بمعنى أن فترة الاسترداد هي النقطة الزمنية التي يكون عندها:

$$\text{الاستثمار المبدئي} = \text{التدفقات النقدية المخصصة}$$

كما يمكن تعريف فترة الاسترداد المخصصة بأنها الفترة الزمنية التي يكون عندها:

$$\text{صافي القيمة الحالية} = \text{الصفر}$$

(القيمة الحالية للتدفقات النقدية - القيمة الحالية لرأس المال المبدئي) = الصفر

- طريقة صافي القيمة الحالية: تعتبر طريقة صافي القيمة الحالية أحد أهم المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود في تقييم ومفاضلة المقترحات الاستثمارية الرأسمالية. وترتبط طريقة صافي القيمة الحالية ارتباطا مباشرا بمعدل الخصم المستخدم في حساب التدفقات النقدية المخصصة. ولذلك فقد يحدث أن تكون المقترحات الاستثمارية مقبولة بالنسبة لمؤسسة ما، وفي نفس الوقت تكون غير مربحة ومرفوضة بالنسبة لمؤسسة ثانية، وذلك نظرا لاختلاف معدل الخصم المستخدم لحساب التدفقات النقدية المخصصة وهو ما يعرف بتكلفة رأس المال. وتحسب صافي القيمة الحالية للمشروع عن طريق خصم التدفقات النقدية بمعدل تكلفة رأس المال، ثم تطرح القيمة الحالية للاستثمار المبدئي من الناتج للحصول على صافي القيمة الحالية.

- طريقة دليل الربحية (مؤشر الربحية): يعبر عن دليل الربحية في صورة نسبة مئوية لكل من التدفقات النقدية المخصصة وقيمة الاستثمار المبدئي للمشروع للحصول على نسبة المكاسب التي يحققها المشروع إلى التكاليف المترتبة على نفس المشروع. فبدل اقتطاع قيمة الاستثمار المبدئي من مجموع التدفقات النقدية المخصصة للحصول على صافي القيمة الحالية، فإننا نقوم بقسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية على الاستثمار المبدئي ويسمى حاصل القسمة بدليل الربحية.

ويمكن حساب دليل الربحية وفق الصيغة الرياضية التالية:

(1) نفس المرجع الأنف الذكر، ص: 369، 381.

دليل الربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة / رأس المال المستثمر

- **طريقة معدل العائد الداخلي:** وهي أشبه بطريقة صافي القيمة الحالية وطريقة دليل الربحية، وتقوم طريقة معدل العائد الداخلي على أساس الإيرادات المخصصة، حيث يعرف معدل العائد الداخلي على أنه معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات مساوية لقيمة الاستثمار المبدئي لنفس المشروع بحيث تكون صافي القيمة الحالية مساوية للصفر.

القيمة الحالية للتدفقات النقدية - الاستثمار المبدئي = الصفر

حيث أن هذه الطريقة تقبل كل المشروعات التي يكون لها معدل عائد داخلي أكبر من تكلفة

رأس المال، وتفضل من بين المشروعات البديلة تلك التي يكون لها أكبر معدل عائد داخلي.

ثانياً: تقييم الاستثمارات في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة⁽¹⁾:

أ- طرق القياس في حالة المخاطرة: لا يمكن اعتبار قرار الاستثمار سليماً إلا إذا اعتمدت إدارة المؤسسة في تقييم المقترحات الاستثمارية على الأساليب الموضوعية التي تمكن متخذ القرار من التقليل من عنصر الخطر. وفيما يلي سيتم ذكر الطرق التي يتم بها قياس الخطر:

- **الانحراف المعياري لقياس الخطر:** يستخدم الانحراف المعياري إحصائياً لقياس مدى الاختلاف والتشتت للقيم المختلفة في التوزيع الاحتمالي عن القيمة المتوسطة، فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري كبيرة كلما دلّ ذلك على زيادة درجة الخطر. ويرمز للانحراف المعياري في العادة بالرمز " σ " وتقرأ sigma. ويتم حساب الانحراف المعياري كما يلي:

نحسب أولاً القيمة المتوقعة كالتالي:

القيمة المتوقعة = مجموع (التدفقات النقدية المحتملة لكل حدث × احتمال تحقق الحدث)

بعد حساب القيمة المتوقعة يمكن حساب انحراف كل ناتج محتمل عن القيمة المتوقعة:

الانحراف = التدفقات النقدية المحتملة لكل حدث - القيمة المتوقعة

ومن الانحراف يمكننا استخراج أو حساب التباين والذي يرمز له بالرمز " σ^2 "، وبحسب

بالصيغة الرياضية التالية:

التباين σ^2 = مجموع (التدفقات النقدية المحتملة لكل حدث - القيمة المتوقعة)² × احتمال تحقق

الحدث.

⁽¹⁾ نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص: 416، 451.

- **معامل الاختلاف لقياس الخطر:** إن استخدام الانحراف المعياري لقياس الخطر وتقييم المقترحات الاستثمارية قد ينشأ عنه بعض المشكلات التي قد تؤدي إلى نتائج مضللة، لذا يتم الاعتماد على معامل الاختلاف لحساب نسبة الانحراف المعياري إلى القيمة المتوقعة، فمعامل الاختلاف يأخذ في الحسبان القيمة المتوقعة للتدفقات لكل مقترح استثماري لقياس حجم المخاطر التي ينطوي عليها، حيث يقيس حجم المخاطر لكل وحدة نقدية من القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية. ولاشك أن يسفر أسلوب الانحراف المعياري وأسلوب معامل الاختلاف عن نتائج مختلفة بخصوص قياس مخاطر المقترحات الاستثمارية إذا تباينت التدفقات النقدية والانحراف المعياري للمقترحات الاستثمارية.

ويحسب معامل الاختلاف وفق الصيغة التالية:

$$\text{معامل الاختلاف} = \sigma / \text{القيمة المتوقعة.}$$

- **تحليل الحساسية في قياس الخطر:** لعل من أكثر الطرق استخداماً لقياس الخطر للمقترحات الاستثمارية هي طريقة تحليل ودراسة الحساسية. ولاستخدام هذه الطريقة تقوم إدارة المؤسسة أولاً بتحديد التدفق النقدي المتوقع للمقترح الاستثماري بالطريقة المعتادة، ثم تقوم بعد ذلك بدراسة الحساسية لدالة صافي القيمة الحالية عند مستويات مختلفة من الخطأ الممكن حدوثه في الإيرادات المتوقعة وكذلك عناصر التكلفة المختلفة.

- **المحاكاة:** إن تحليل الحساسية لا يأخذ بعين الاعتبار وضع توزيع احتمالي لتقديرات التدفقات النقدية، أما تحليل المحاكاة والذي يعرف بأسلوب "مونت كارلو Mont Carlo Simulation" فإنه يقوم على وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية، مما يحسن التحليل. ولعل من الطرق الأكثر شيوعاً في تحليل "مونت كارلو" هو أسلوب شجرة القرار.

- **شجرة القرار:** إن اتخاذ القرارات الاستثمارية هو محصلة دراسة على عدة مراحل، تؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرار الاستثمار أو عدم الاستثمار. على سبيل المثال إذا افترضنا أن المؤسسة تقوم بدراسة اقتراح استثماري لإقامة مصنع تجميع لجميع أجهزة الكمبيوتر، فقد تتبع الخطوات التالية:

-دراسة السوق والتنبؤ بظروف العرض والطلب على المنتجات من هذا النوع. وقد يتطلب ذلك إنفاق مبالغ مالية كبيرة.

-إذا اتضح من خلال دراسة السوق أن أوضاع السوق مشجعة، فإن الخطوة الموالية، تستدعي دراسة أساليب ونظم الإنتاج. ولاشك أن هذه الدراسة ستتطلب هي الأخرى إنفاقاً كبيراً.

إن محصلة الدراسة في الخطوة الأولى والخطوة الثانية، سيمكن إدارة المؤسسة من بلورة مقترح أو مجموعة من المقترحات يمكن للمؤسسة أن تختار من بينها. ويمكن في هذه الحالة الأخيرة تصوير تتابع الأحداث في صورة شجرة القرار.

ب -تقييم الاستثمارات في بيئة عدم التأكد التام⁽¹⁾:

ويتم تقييم الاستثمارات وفق هذه الطريقة حسب المعايير التالية:

- معيار أعظم الأقل لـ (Maximin) Wald: هو معيار تشاؤمي يركز على تحقيق الأمان كأولوية أساسية فهو يتميز بالحذر.
- معيار أعظم الأعظم (Maximax): هو معيار تفاؤلي يركز على قبول المخاطر بغية تحقيق الربح مهما كانت النتائج إذ نستطيع تسميته معيار الكل أو اللاشيء.
- معيار أقل الأعظم (Minimax): هو معيار يتميز بالحذر نسبياً، وتمهيدا لتطبيق هذا المعيار لابد من بناء مصفوفة الفرصة الضائعة أو مصفوفة الندم للبدائل المتاحة حيث نختار أعظم قيمة في كل عمود ونطرح منها باقي القيم الأخرى، كما أن مبدأ الاختيار في هذا المعيار يعتمد على إيجاد أكبر قيمة ندم في كل سطر ثم اختيار أقل فرصة ضائعة للقيمة الحالية الصافية.

2-2- قرار التمويل:

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات الإستراتيجية، كغيره من القرارات إن لم نقل أهمها، لأنه على أساسه تتخذ باقي القرارات المالية.

2-2-1 مفهوم قرار التمويل:

ويتمثل في القرار الذي يتم من خلاله تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة، سواء كانت

مملوكة أو مقترضة، ويغطي قرار التمويل ثلاث أنواع رئيسية من القرارات⁽²⁾:

- اختيار الهيكل المالي، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية؛

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية دروس وتطبيقات)"، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 334.

(2) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "الإدارة المالية المتقدمة"، دار اليازوري، عمان، 2009، ص: 341.

- سياسة توزيع الأرباح، أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة (احتجاز الأرباح)، وبين توزيع الأرباح على المساهمين؛
- الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي)، والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية).

2-2-2-مصادر التمويل:

وسنستعرض فيما يلي مصادر التمويل على أساس مدتها أي يتم تقسيمها إلى:

أ-مصادر التمويل قصيرة الأجل: وسنتطرق إليها من زاويتين:

أولاً-مصادر التمويل قصيرة الأجل من حيث طبيعتها⁽¹⁾: وتنقسم إلى فئتين هما:

• الائتمان التجاري:

وهو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد للمشتري عند الشراء، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل، والهدف من الائتمان التجاري هو تلبية الاحتياجات من مصادر خارجية في حالة عدم إمكانية الحصول على القروض البنكية؛

• الائتمان المصرفي:

وهو عبارة عن تمويل قصير الأجل، وتظهر القروض البنكية في بند الخصوم المتداولة في ميزانية المشروع تحت عنوان أوراق الدفع، ويمكن استخدامها من خلال الاقتراض المباشر من البنك أو بواسطة القيام بخصم الكمبيالة المسحوبة على العملاء.

ثانياً-مصادر التمويل قصيرة الأجل من حيث الشكل⁽²⁾:

إن الحصول على مصادر التمويل قصيرة الأجل يمكن أن تتم في أشكال مختلفة يمكن

حصرها في فئتين هما:

• مصادر التمويل قصيرة الأجل من غير ضمانات:

ويقصد بها كل أنواع الائتمان التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها دونما تقديم أي ضمانات للجهة المانحة للائتمان. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من مصادر التمويل يمكن أن يكون

(1) دريد كامل آل شبيب، "مبادئ الإدارة المالية"، الطبعة 1، دار المناهج، عمان، 2006، ص - ص: 124، 130.

(2) نور الدين خبابة، مرجع سابق، ص - ص: 470، 471.

في صورة ائتمان تجاري، ائتمان مصرفي، أو أي مصادر ثانوية أخرى (الأوراق التجارية، تسبيقات العملاء، القروض التي تحصل عليها المؤسسة من جهات خاصة) .

- **مصادر التمويل قصيرة الأجل المكفولة بضمانات:** إن المؤسسات عادة ما يكون أمامها قدر محدود من مصادر التمويل قصيرة الأجل غير المكفولة بضمانات، ولا بد لتأمين احتياجاتها من الأموال لذا تلجأ المنظمة إلى مصادر التمويل المضمونة للحصول على أموال إضافية. إن الجهات المانحة للتمويل قصير الأجل تتعامل مع المؤسسات أخذا بعين الاعتبار وضع الهيكل المالي للمؤسسة الطالبة للتمويل. فكلما زادت مصادر التمويل قصيرة الأجل غير المكفولة بضمانات عن حد معين، زادت درجة تأكد الجهات الممولة من دخول المؤسسة صاحبة الطلب للأموال فئة خطر أعلى، ويحتاطون مقابل ذلك عن طريق المطالبة بتقديم ضمانات معينة مقابل أي شكل من أشكال التمويل قصير الأجل، وهو ما يعرف بمصادر التمويل المكفولة بضمانات. وتجذب الإشارة إلى أن هذا النوع من مصادر التمويل لا يخرج عن كونه ائتمانا تجاريا أو ائتمانا مصرفيا، بل يتميز فقط باقترانه بضمانات تشترطها الجهة الممولة.

ب- مصادر التمويل متوسطة الأجل⁽¹⁾:

تستخدم مصادر التمويل متوسطة الأجل لتمويل الجزء الدائم من رأس المال العامل. وتأخذ شكلين، إما قروض بنكية متوسطة الأجل أو الاستئجار.

- **القروض البنكية متوسطة الأجل:** لاشك في أن للبنوك والمصارف دور كبير في تمويل الاحتياجات المالية متوسطة الأجل للمؤسسات، والتي تستحق بعد أكثر من سنة إلى غاية خمس سنوات أو أكثر أحيانا. وغالبا ما تكون القروض البنكية متوسطة الأجل مرهونة بضمانات. ومن الشروط التي يمكن أن ترتبط بالقروض البنكية متوسطة الأجل ما يلي:

-شروط استخدام القروض؛

-شروط تحديد سقف المديونية للمؤسسة؛

-قيود على تصرف المؤسسة بالموجودات؛

-قيود على توزيع الأرباح على المساهمين.

(1) نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص: 480، 486.

بالنسبة للشرط الأول فإن البنوك تعتمد إلى فرض شروط مرتبطة بكيفية استخدام الأموال المقرضة، بحيث لا يتم استخدام تلك الأموال في غير الأغراض التي تم الاتفاق عليها. ويشكل هذا الشرط عامل ضمان للبنك لاسترداد أمواله. أما الشرط الثاني فيتعلق بتحديد سقف المديونية للمؤسسة من طرف البنك، حفاظا على الملاءة المالية للمؤسسة وقدرتها على تسديد القروض مستقبلا. أما الشرط الثالث فيهدف البنك من ورائه إلى تقييد تصرف المؤسسة بأصولها عن الرهن أو البيع والاستئجار مثلا. أما فيما يخص الشرط الرابع فإن البنوك قد تلجأ إلى فرض سياسة توزيع الأرباح على المساهمين بنسبة معينة خلال فترة معينة للحفاظ على الوضع المالي للمؤسسة.

• الاستئجار: ويأخذ شكلين هما:

- **الاستئجار المالي:** وبموجبه تحصل المؤسسة المستأجرة على الأصول المطلوبة مقابل التعهد بدفع دفعات تسديد تغطي تكلفة الأصل الكلية بالإضافة إلى نسبة فائدة معينة إلى الجهة المؤجرة. ويتميز هذا النوع من الاستئجار بالخصائص التالية:

-يتطلب الأصل المستأجر إطفاء كاملا؛

-يعتبر عقد الاستئجار غير قابل للفسخ؛

-لا يشمل عقد الاستئجار تأدية الخدمات.

- **الاستئجار التشغيلي:** وفق هذا النوع من الاستئجار يمكن للمؤسسة المستأجرة الحصول على الأصول من الجهة المؤجرة بشروط تختلف عن المذكورة أعلاه بالنسبة للشكل الأول. إن الاستئجار التشغيلي يعني أن يكون:

-الأصل المستأجر لا يتطلب إطفاء كاملا؛

-يعتبر عقد الاستئجار قابل للفسخ؛

-يشمل عقد الاستئجار تأدية خدمات الصيانة.

ج-مصادر التمويل طويلة الأجل: وتنقسم إلى نوعين⁽¹⁾:

النوع الأول:أموال الملكية: وتتضمن كلا من:

(1) دريد كالم آل شبيب، "مبادئ الإدارة المالية"، مرجع سابق، ص. ص:101، 120.

- **الأسهم العادية:** وهي وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد؛
- **الأسهم الممتازة:** هي إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل وتعد من عناصر حقوق الملكية ولا تلتزم الجهة المصدرة لها بتاريخ محدد لرد قيمتها، وللشهم الممتاز قيمة اسمية تمثل قيمة السهم في وثيقة الإصدار، وقيمة سوقية تتحدد نتيجة التعامل في السوق المالي بمشاركة أطرافه، قيمة دفترية تتمثل بقيمة هذه الأسهم الممتازة المصدرة، إذ لا يتم إضافة الاحتياطات والأرباح المحتجزة لأنها لا تعد حقوقاً لحملة الأسهم الممتازة.

النوع الثاني: الأموال المقترضة: وتتضمن:

• السندات:

هي أوراق مالية من أدوات الدين ذات قيمة اسمية واحدة تصدر من جهات عديدة مثل: الدولة، الشركات، وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وتنقسم إلى سندات عادية تكون كلفتها محددة بسعر الفائدة الثابت وسندات مضمونة لا يحق للمؤسسة التصرف فيها بالإضافة إلى أنواع أخرى.

• القروض البنكية طويلة الأجل:

وهي إحدى مصادر التمويل المتاحة الطويلة الأجل وتكون مدتها أكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القروض من البنوك ومؤسسات الأموال الأخرى، وقد تكون هذه البنوك من داخل البلد أو خارجه، ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المقرض، وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المقرض في المواعيد المتفق عليها وتكون على شكل دفعات مختلفة حسب الاتفاق بين الطرفين.

3-قرارات توزيع الأرباح⁽¹⁾ :

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوعاً ثالثاً من القرارات هي قرارات توزيع الأرباح، وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح.

(1) حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 73،74.

وهذا يعني ومن خلال نسبة التوزيع وتحديد الأرباح التي يجب أن تحتفظ بها الإدارة المالية داخل مؤسسة الأعمال بشكل مقسوم أرباح محتجزة (احتياطي الأرباح)، والذي يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل الداخلي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر التمويل المثالية. ومن المؤكد أن القرارات التي تدخل في عملية التوزيع كونها مهمة للإدارة المالية نظرا للرغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين والإدارة، فالمستثمرون يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم، في حين تفضل الإدارة زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسع الاستثماري داخل شركة الأعمال.

4-قرارات الاندماج⁽¹⁾:

4-1- مفهوم الاندماج:

الاندماج عبارة عن اتحاد مؤسستين معا بحيث تحتفظ المؤسسة المقتنية باسمها وشخصيتها الاعتيادية، في حين تتوقف المؤسسة المقتناة عن ممارسة نشاطها كشخصية مستقلة كما يتم دمج أصول وخصوم المؤسسة المقتناة مع أصول وخصوم المؤسسة المقتنية. ويتم التصويت على الاندماج بتصويت ثلثي المساهمين بالموافقة.

4-2- أشكال الاندماج:

ويمكن للاندماج أن يأخذ عدة أشكال نذكر منها:

4-2-1- التجميع: وهو ينتج عن اتحاد مؤسستين أو أكثر تختفي بموجبه المؤسسات المندمجة وتظهر إلى الوجود مؤسسة جديدة بشخصية قانونية جديدة.

4-2-2- الاقتناء أو الاستحواذ: وهو يحدث عندما تقوم مؤسسة بشراء جميع أو غالبية أسهم مؤسسة أخرى مباشرة من المساهمين.

4-2-3- شراء الموجودات: ويحدث هذا النوع من الاندماج إذا قامت مؤسسة بشراء الموجودات فقط من المؤسسة المستهدفة، ثم بيع هذه الموجودات إلى المؤسسة المقتنية.

4-2-4- الشركة القابضة: وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بامتلاك 40 إلى 50% من مؤسسة أخرى، فحتى ولو لم تملك أغلبية أسهمها فإنها تسيطر عليها سيطرة فعالة.

(1) فايز تيم، "مبادئ الإدارة المالية"، الطبعة 3، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص: 373، 375.

4-3- الأسباب الدافعة للاندماج:

من الأسباب الدافعة للاندماج سعي المؤسسة لتحسين الأداء، حيث يأتي هذا التحسين من اقتصاديات الحجم (تخفيض تكاليف الإنتاج، تكاليف التوزيع، تكاليف البحث.....)، ومن الأسباب أيضا التكامل العمودي وهو يهدف لضمان استمرارية تدفق المواد الخام إلى مراحل الإنتاج المختلفة، وكذا السعي للتكامل الأفقي أو حماية السوق، وكذا تحقيق الدوافع التالية: النمو (زيادة حجم الشركة)، التنويع، نمو الأرباح. ويتم الاندماج بين المؤسسات عادة بناء على مفاوضات بين إدارة المؤسسة المقتنية والمؤسسة المفتتاة أو المستهدفة، فبعد الاتفاق يتم التوصية بموافقة المساهمين على الاندماج وفي هذه الحالة يسمى بالاندماج الرضائي، أما إذا لم يتم الاتفاق فإن المؤسسة المقتنية تعتمد إلى التعامل مباشرة مع المساهمون في المؤسسة المفتتاة وفي هذه الحالة سمي بالاندماج أو السيطرة العدائية.

4-5- أنواع الاندماج:

وللاندماج عدة أنواع يمكن أن نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

4-5-1- أنواع الاندماج من حيث الشكل: ويتضمن ما يلي:

- **الاندماج الأفقي:** ويتم من خلال هذا النوع اندماج مؤسستين أو أكثر من النوع نفسه والنشاط بغرض زيادة المبيعات بتقديم خطوط ومنتجات متكاملة للزبائن مع حذف النشاطات المتكررة بقصد خفض التكاليف.
- **الاندماج الرأسي (العمودي):** ويقصد به اندماج مؤسستين أو أكثر تعمل في مراحل اقتصادية متعاقبة، وقد برز هذا النوع من الاندماجات إلى حيز الوجود خلال العشرينات من القرن العشرين، ويتم من خلاله السيطرة على مصادر توفير المواد الأولية، التي كانت يتم شراؤها من الخارج وبالتوسع لتقديم منتجات متنوعة حيث يضم الاندماج وحدات غير متجانسة وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة في المبيعات ومن ثم تحقيق زيادة في الأرباح.
- **الاندماج المركز:** ويقصد به اندماج مؤسسات يكون لها سلك مشترك، وهذا السلك المشترك يمكن أن يكون في التكنولوجيا، التسويق، في قنوات التوزيع، أو خدمة الزبائن، في مثل هذا النوع من الاندماج فإن هناك واحدا أو أكثر من الأشكال المتعلقة (المرتبطة) بين المؤسسات المندمجة.

(1) جليل كاظم مدلول العارضي، أرشد عبد الأمير جاسم الشمري، "استراتيجيات الإدارة المالية"، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص: 55، 61.

- **الاندماج المتجانس:** ويتضمن اندماج مؤسسات تعمل في مجالات متجانسة، كأن يتم اندماج بنوك مع مؤسسات مالية (كالتأمين، التمويل، الاستثمار،....الخ).
- **الاندماج التكاملي (المختلط):** ويحصل عندما يكون هناك اختلاف في المؤسسات من ناحية الاندماج، والمجهزين والعملاء، ويستهدف توظيف رؤوس الأموال في مشاريع مختلفة بغرض تقليل المخاطرة أو تنويعها عن طريق المشاريع عبر أسواق مختلفة وصناعات متعددة.
- 4-5-2-أنواع الاندماج من حيث الموقع: من الممكن التمييز بين نوعين آخرين من الاندماج هما:
 - **الاندماج داخل السوق:** وينشأ هذا النوع من الاندماج بين مؤسستين أو أكثر في أسواق متماثلة من حيث النطاق الجغرافي، وتشابه طبيعة أعمالها.
 - **الاندماج خارج السوق:** ويتم من خلاله اندماج مؤسستين أو أكثر، تعمل في سوقين مختلفين، إما جغرافياً أو بحكم اختلاف المنتجات التي تقدمها المؤسسات المندمجة.
- 4-5-3-أنواع الاندماج من حيث الرغبة: هناك أنواع من الاندماج من حيث الرغبة أو الإرادة الواعية لتحقيقه وهي:
 - **الاندماج الطوعي:** ويطلق عليه الاندماج الودي الذي يتم بموافقة كل المؤسستين الدامجة والمستهدفة من الاندماج، حيث تقوم الأولى بتقديم عرض للاندماج أو شراء الثانية وفي حالة الموافقة على عملية الاندماج يتم الاتفاق بينهما على تقييم موجودات ومطلوبات كل منهما، وتحديد أسهم جديدة للمؤسسة الجديدة المنبثقة من عملية الاندماج.
 - **الاندماج العدائي:** وهذا الشكل من الاندماج يلقي معارضة من قبل الإدارة العليا أو من حملة الأسهم في المؤسسة المستهدفة للاندماج، إما لتدني السعر المعروض، أو لرغبتها في الحفاظ على استقلالية مؤسستها.
 - **الاندماج الإلزامي:** هو ظاهرة منتشرة في الدول الاشتراكية والدول النامية ذات النهج الاشتراكي، حيث تصدر قرارات مركزية من الدولة بدمج عدد من المؤسسات القائمة في مؤسسات جديدة لتحقيق أهداف عامة سياسية واقتصادية واجتماعية أو من خلال عملية واسعة لإعادة تنظيم الدولة والقطاع العام، وقد تلجأ إليه السلطات النقدية العليا في القطر المعني عندما يكون الأمر متعلقاً بتقنية القطاع المالي من المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية وغير مالية، وغالباً ما يتم ذلك

عن طريق إصدار تشريعات تحفز وتشجع المؤسسات المالية والمصرفية على الاندماج من خلال منحها حوافز وإعفاءات ضريبية مناسبة. بالإضافة إلى القرارات المالية المذكورة أعلاه هناك قرارات مالية أخرى يمكن للمؤسسة أن تصادفها خلال مراحل حياتها، نذكر منها ما يلي⁽¹⁾:

5- قرار تعثر المؤسسات:

عندما تصبح المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها المترتبة عليها أثناء التشغيل، فإن ذلك قد يؤدي بها إلى التصفية. وقبل أن تتم التصفية فإن المؤسسة تحاول أن تصل إلى تسوية طوعية مع الدائنين، فإذا لم يحدث ذلك، فإنه يتم اللجوء إلى قوانين تصفية المؤسسات. وفي هذه الحالة فإن المؤسسة تلجأ إلى خطة لإعادة التنظيم، وإذا لم يكن ذلك ممكناً فإن التصفية تصبح نتيجة حتمية.

6- قرار التسوية الطوعية للديون:

قد تلجأ المؤسسة المتعثرة إلى تسوية طوعية مع الدائنين. وبموجب هذه التسوية، تجتمع إدارة المؤسسة مع لجنة تمثل الدائنين ويحاول الطرفان وضع خطة يمكن من خلالها الوصول إلى حل يرضي الجميع، وهو ما يسمى بالتسوية الطوعية لمديونية المؤسسة وتحتوي هذه التسوية على واحد من الحلول الثلاثة التالية: تمديد فترة استحقاق الديون، تخفيض قيمة الديون، تعيين وكيل مؤتمن يقوم بإدارة أصول المؤسسة ويحل هذا الوكيل مؤقتاً محل إدارة المؤسسة.

7- قرار تصفية المؤسسة:

وهو الإنهاء الفعلي، فإذا لم تطلب المؤسسة إعادة التنظيم لتصحيح أوضاعها، أو قدمت طلباً بذلك إلى المحكمة وتم رفضه، أو قدمت طلباً ولم تتم الموافقة على خطة إعادة التنظيم، فإن الخطوة التالية هي تصفية المؤسسة وتسوية ديونها.

ولدى إعلان إفلاس المؤسسة تقوم المحكمة بتعيين وكيل التصفية لإدارة عملية التصفية، ويكون الوكيل مسئولاً عن حماية الأصول من المالكين وتوزيع قيمة التصفية بالتساوي، وتبدأ العملية باجتماع الوكيل مع الدائنين والتحقق من صحة وقانونية مطالباتهم على المؤسسة.

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار المالي وأهدافه:

تمر عملية اتخاذ القرار المالي بالعديد من المراحل، حيث تستخدم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة

(1) فايز تيم، مرجع سابق، ص ص: 382، 386.

حالات أو مواقف محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مراحل وأهداف اتخاذ القرار المالي.

1-مراحل اتخاذ القرار المالي:

تمر عملية اتخاذ القرار المالي بالمراحل التالية⁽¹⁾:

1-1-مرحلة البحوث والدراسات:

البحث العلمي في مجال الإدارة المالية يعني الاستقصاء المنظم عن المعلومات التي يحتويها التنظيم الرسمي، بحيث يمكن تحسين نوعية القرارات التي تتخذ في هذا المجال، وبمعنى آخر إجراء مقارنات لقوائم الدخل لعدة سنوات ماضية، وكذلك التكاليف، الأرباح.....إلخ، للكشف عن التغيرات وشكلها، بالزيادة أو النقص، وقد تستخدم في هذا الشأن مختلف الأساليب لجمع المعلومات، لقياس درجة التقلب أو الثبات في تدفقات الأموال وتغيرات القيمة.

1-2-مرحلة التحليل لاتخاذ القرار:

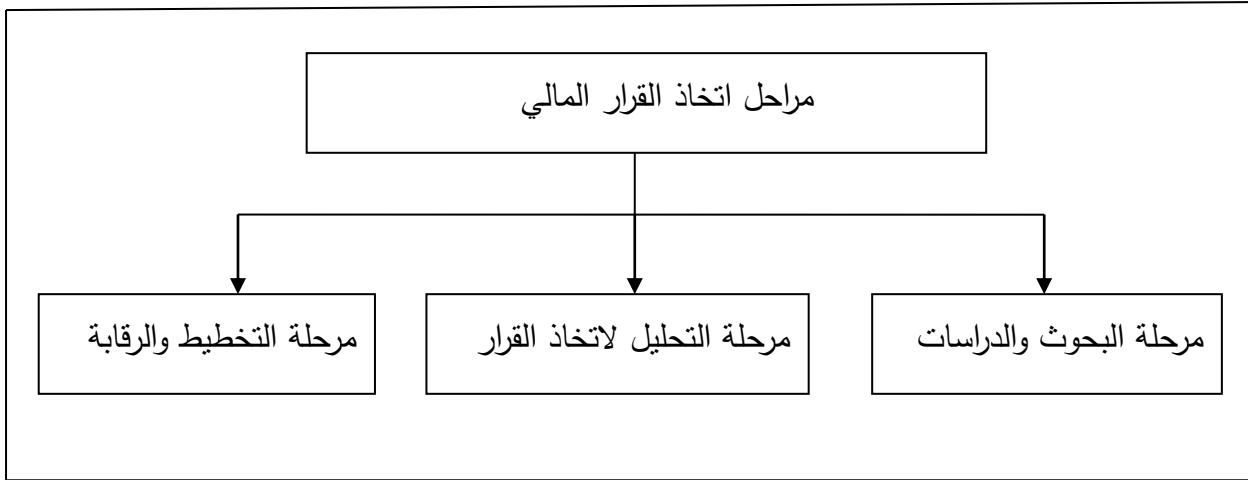
فتحليل البيانات يخضع لنوعين من الإجراءات يطبق الأول على البيانات المستخلصة من البحث فتستخدم الأساليب الكمية في التحليل قبل استخدامها كأساس لاتخاذ القرار والنوع الثاني هو البحوث الاستدلالية فيتم وضع مجموعة من الافتراضات المعقولة والمنطقية للظاهرة المالية، ويهدف البحث للتحقق من صحة الفرض واستخلاص النتائج التي على ضوءها يتخذ القرار المالي.

1-3-مرحلة التخطيط والرقابة:

للتأكد من سلامة القرار وفاعليته لابد من وجود خطة واقعية وموازنات تفصيلية للأداء والرقابة، والطريقة المثلى لتشغيل القرار هي تطبيق نظام الموازنات لكل فرع من فروع الخريطة التنظيمية. والشكل التالي يوضح مراحل اتخاذ القرار المالي:

(1) عبد الغفار حنفي، "أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص:45، 47.

الشكل رقم(04): مراحل اتخاذ القرار المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين.

2- أهداف عملية اتخاذ القرار المالي:

تتمثل أهم أهداف عملية اتخاذ القرار المالي في (1) :

2-1- هدف تعظيم الأرباح:

في علم الاقتصاد يشار عادة إلى هدف تعظيم الأرباح بأنه الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كل المؤسسات، ذلك أن هدف تعظيم الأرباح يركز على الاستخدام الأمثل والكفاء للموارد الرأسمالية، فضلا عن الأسباب التالية:

-تعتبر الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة حتى تستمر بممارسة نشاطها التشغيلي؛

-أن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم؛

-تقيس الأرباح الجهود التي بدلت في تحقيقها.

2-2- هدف تعظيم ثروة المالكين:

بالرغم من قناعة عدد من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال بهدف تعظيم الأرباح، إلا أنه تعرض لعدد من الانتقادات من قبل العديد من المنظرين في مجال الإدارة بسبب ما يكتنف هذا الهدف من غموض وتجاهله للعديد من المتغيرات المهمة، ومن أسباب التحول إلى هدف تعظيم ثروة المالكين ما يلي:

-التوقيت الزمني للأرباح؛

(4) أسعد حميد العلي، "الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية"، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص ص: 20، 23.

-المخاطر التي ترافق التدفقات النقدية؛

-هدف تعظيم الأرباح قد يظهر بالمؤسسة بالأمد الطويل؛

-خدمة المجتمع.

المطلب الثالث: عوامل اتخاذ القرار المالي وأساليبه

إن عملية اتخاذ القرارات المالية تتم بمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة، لذلك تقوم الإدارة المالية في الحالات التي تستدعي اتخاذ القرارات بإتباع مراحل معينة وتجميع البيانات والمعلومات وتحليل ما يحيط بها من ظواهر وعوامل مختلفة باستعمال أساليب كمية وكيفية مساعدة في اتخاذ القرار المالي الرشيد، وفيما يلي توضيح لعوامل اتخاذ القرارات المالية، وكذا الأساليب المساعدة في اتخاذها.

1-العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات:

وفيما يلي سنعرض مختلف العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار⁽¹⁾:

1-1-عوامل البيئة الخارجية:

وهي العوامل البيئية التي تؤثر على القرار المالي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بحسب طبيعة المؤسسة وتمثل هذه العوامل في:

-الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع؛

-التطورات التقنية والتكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية؛

-الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين؛

-العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات....؛

-درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

1-2-عوامل البيئة الداخلية:

وهي التي تؤثر على القرار بشكل مباشر ومن أهم هذه العوامل:

-عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد؛

-درجة المركزية وحجم المؤسسة ومدى انتشارها الجغرافي؛

-مدى توافر الموارد المالية والبشرية للمؤسسة؛

(1) سليم بطرس جلدة، "أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة"، الطبعة 1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص: 23، 25.

-القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

1-3- عوامل شخصية ونفسية:

هذه العوامل تنقسم إلى نوعين:

• عوامل نفسية:

هذه العوامل تتعدد فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص، ومنها ما يتعلق بالمحيط النفسي المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار، وبخاصة في مرحلة اختيار البدائل المتاحة.

• عوامل شخصية:

وهذه العوامل تتعلق بشخصية متخذ القرار وقدراته، وهناك الكثير منها يؤثر في عملية اتخاذ القرارات، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله للتنظيم، وعليه تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.

2- الأساليب المساعدة في اتخاذ القرارات:

إن بقاء واستمرار المؤسسة يتركز بشكل كبير على القرارات التي تتخذها فيما يخص إدارة نشاطاتها في المدى القصير والطويل، ويتوقف اتخاذ قرارات فعالة وهادفة على الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة في ذلك، ومن بين الأساليب الأكثر انتشاراً وأهمها نجد لوحة القيادة المالية، القياس المقارن، وأخيراً سنتطرق إلى طرق الإبلاغ المالي المتاحة للمؤسسات للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها.

2-1- لوحة القيادة المالية⁽¹⁾:

تعرف لوحة القيادة على أنها: "مجموعة مؤشرات ومعلومات أساسية تسمح بتقديم نظرة شاملة واكتشاف الضغوطات، واتخاذ قرارات توجيهية لعملية التسيير بغرض تحقيق الأهداف المسطرة، كما تسمح بإعطاء لغة مشتركة لمختلف أعضاء المؤسسة".

من أهم أنواع لوحات القيادة التي نجدها في المؤسسة لوحة القيادة المالية (الكلاسيكية)، إضافة إلى لوحة القيادة الإستراتيجية، ولوحة القيادة المستقبلية (الموازات).

(1) بن خروف جلييلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANGHAZ"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص: 109 . 112.

حيث تعرف لوحة القيادة المالية على أنها: "خلاصة رقمية لنشاطات المؤسسة، حيث تبين الارتباط بين مختلف المصالح ومدى مساهمتهم في المردودية المالية".

2-1-1- مؤشرات لوحة القيادة:

أ- تعريف المؤشر:

يعرف المؤشر على أنه: "قضية قابلة للنقاش، وما هو إلا وسيلة للقياس، إلا أن الحقيقة التي يسعى إليها أكثر تعقيدا".

ب - معايير اختيار المؤشرات:

إن عملية اختيار المؤشرات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية⁽¹⁾:

- الدقة؛
- الوضوح والعلاقة مع النشاط؛
- غير قابلة للتلاعب؛
- القدرة على التنبؤ؛
- القابلية للتطور.

2-1-2- شكل لوحة القيادة المالية: لا يوجد شكل محدد للوحة القيادة المالية، بل يعتبر اجتهادا من طرف المسير، وأكثر الأشكال استعمالا الشكل التالي:

الشكل رقم (04): لوحة القيادة المالية

المؤشر	كيفية الحساب	قيمة المؤشر الفعلي	قيمة المؤشر المعياري	الانحراف	التعليق
المؤشر 01					
المؤشر 02					
المؤشر ن					

المصدر: من إعداد الطالبتين.

(1) عبد الوهاب سويبي، "الفعالية التنظيمية: تحديد المحتوى والقياس باستعمال لوحة القيادة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص: 183، 184.

2-2- القياس المقارن:

2-2-1- تعريف القياس المقارن:

يعرف القياس المقارن على أنه: "نموذج لتحسين العمليات الخاصة بالمؤسسة وذلك بواسطة مقارنتها بالعمليات المماثلة لها والتي تتم بنشاط أفضل في مؤسسات أخرى، وهي عملية مستمرة لتقييم الأداء الخاص بنشاط معين للمؤسسة بالأداء العالمي الأفضل للمؤسسات الدائنة"⁽¹⁾.

كما عرفه المركز الأمريكي للجودة والإنتاجية بأنه: "عملية قياس منظمة ومستمرة لمقارنة وقياس أداء أي منظمة بأداء المؤسسات الرائدة في أي مكان في العالم بهدف الحصول على معلومات يمكن أن تساعد المنظمة في اتخاذ ما تراه من إجراءات لتحسين أدائها"⁽²⁾.

2-2-2- أنواع القياس المقارن:

ومن أنواع القياس المقارن نجد⁽³⁾ :

- **القياس المقارن الداخلي:** وتتم عملية المقارنة بين البيانات الداخلية مع أنشطة مماثلة في إدارات تشغيلية لمؤسستان نظرا لسهولة الحصول عليها لانعدام السرية.
- **القياس المقارن التنافسي:** يتم مقارنة الأداء الحالي للمؤسسة مع الأداء الحالي للمنافسين الحاليين الذين يقدمون نفس المنتجات.

2-3- الإبلاغ المالي:

تتمثل المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواة في لقوائم المالية التقليدية، وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى معلومات أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تفرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم

⁽¹⁾ Jean Pierre, "Guide des Méthodes de la Qualité", 2^e edition, paris, 2001, P:161.

⁽²⁾ توفيق محمد عبد المحسن، "قياس الجودة والقياس المقارن"، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2006، ص: 194.

⁽³⁾ نفس المرجع السابق، ص: 195.

المالية والتي تعتبر جزءاً من القوائم المالية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: اعتماد نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

بعد أن وضحنا في المبحث السابق مفهوم عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية سنقوم فيما يلي بالكشف عن علاقة التحليل المالي بهذه العملية من خلال إبراز الأدوار التي تلعبها أدوات التحليل المالي مثل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وغيرها في تقييم وتشخيص عدة جوانب من الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية مما يسهل ويساعد الإداريين على اتخاذ عدة أنواع من القرارات.

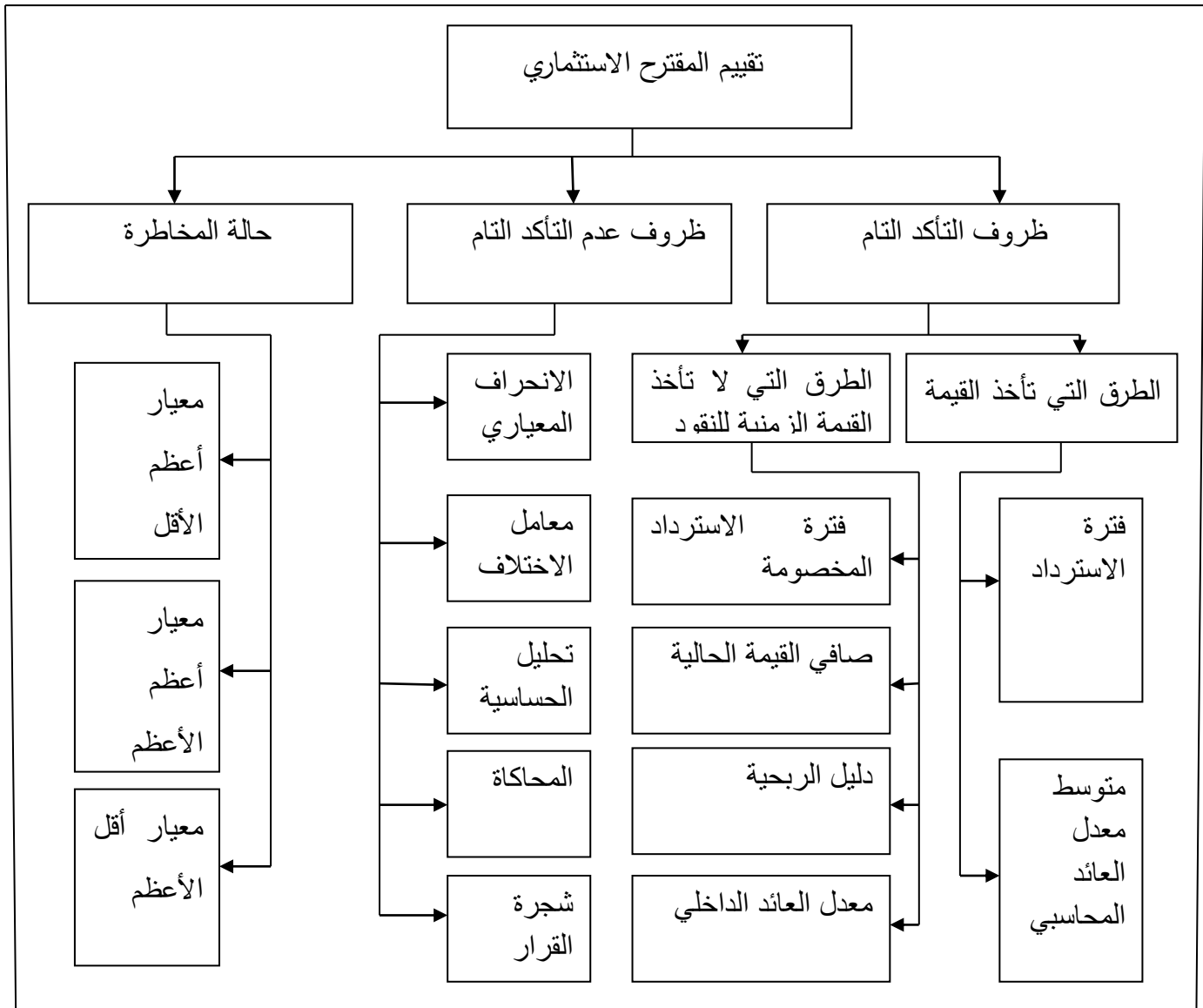
المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة، بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرارات تخطيط الاستثمارات، بالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار الأنسب باختيار أفضل مقترح استثماري.

كما هو موضح في الشكل التالي :

(1) نفس المرجع الآنف الذكر، ص: 198.

الشكل رقم (05): مراحل تقييم المقترح الاستثماري



المصدر: من إعداد الطالبتين.

ويتم تقييم القرارات الاستثمارية عبر المراحل التالية:

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي، يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار وذلك للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

• تحليل السيولة:

إن هذا التحليل يهدف لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة معينة، وعلى ضوء نتائجه يمكن اتخاذ القرارات المناسبة لتفادي النقص في السيولة، أو العكس لتفادي بقاء سيولة زائدة عن اللزوم بدون استعمال مفيد.

• تحليل هيكل رأس المال:

يهدف هذا التحليل إلى التحقق من أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة، أو الاستثمارات في رأس المال العامل وعلى ضوء نتائجه تتخذ القرارات المناسبة لإعادة التوازن المالي، أو المحافظة عليه بأقل التكاليف الممكنة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية:

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية لتكون قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار في أداء عمله.

فمثلا من النسب المالية التي يستعان بها لاتخاذ القرارات المالية نجد⁽²⁾:

• نسب السيولة:

تهدف السيولة إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، بحيث تقوم هذه النسب بتهيئة المناخ المناسب لاتخاذ عدة قرارات مثل قرار التمويل وقرار الائتمان.

• نسب المردودية:

إن التحليل بنسب المردودية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية المتعددة.

• نسب النشاط:

تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول، وهي تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات ونشاط المؤسسة والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

ومن استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرارات ما يلي⁽³⁾:

• استخدام النسب المالية في التخطيط المالي:

بحيث يمكن للمؤسسة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية والاسترشاد بالنسب المالية للمؤسسات المماثلة داخل القطاع.

(1) حنفي عبد الغفار، "الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار"، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 2000، ص: 243.

(2) نفس المرجع الآنف الذكر، ص: 272.

(3) المرجع السابق، ص: 357.

• استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق:

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري، وترتبط التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تطلب زيادة بنود نقدية، مثل الذمم، والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري إدخال منتجات جديدة أو نظام توزيعي جديد، إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظراً لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغيرهن هذه العلاقات، فإذا كان الاقتراح متشابهاً للاستثمارات المالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض والمخزون لتساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال و عتبة المردودية في اتخاذ القرارات المالية

سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين، بحيث تناولنا في الفرع الأول دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرارات المالية أما في الفرع الثاني فسننتقل إلى توضيح دور عتبة المردودية في عملية اتخاذ القرار المالي.

1- دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار المالي⁽¹⁾:

بالنسبة لتحليل الاستغلال الوظيفي فإنه يحدد المسؤوليات حسب الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدة وتقسيمها في نهاية الدورة و بالتالي فهو يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كقرار التخلي عن منتج معين لا يساهم بدرجة قوية في النتيجة كما يساعد على الرقابة واتخاذ القرارات التصحيحية، فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرار المالي منها:

- قرار التوسع في حجم العمليات؛
- قرارات البيع؛
- قرار التغيير.

كما أن تحليل الاستغلال يساعدنا على اتخاذ القرارات التخطيطية بحيث يعتبر مفهوم التكلفة المناسب

(1) المرجع السابق، ص: 358.

لاتخاذ مثل هذه القرارات هو التكلفة التفاضلية، كما أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فتكون تكلفة المتوقعة في المستقبل.

2- دور عتبة المردودية (تحليل نقطة التعادل) في اتخاذ القرارات المالية⁽¹⁾:

يمكن الاستفادة من تحليل نقطة التعادل أو عتبة المردودية في اتخاذ العديد من القرارات المالية منها:

• قرار إدخال منتج جديد:

حينما تواجه الإدارة مشكلة إدخال منتج جديد، فإنها تريد معرفة حجم إنتاج المبيعات اللازم لتغطية التكاليف بعد تحقيق الأرباح، وتحديد هذا الحجم مسبقا يساعد في اتخاذ القرار و يحمي الإدارة من الوقوع في أخطاء تكلفتها كثيرا؛

• قرار التوسع في العمليات:

كذلك فإن الإدارة قد تواجه من حين لآخر مشكلة التوسع في العمليات الإنتاجية و البيعية، وهذا التوسع يجعل التكاليف الثابتة والمتغيرة تزيد بمقادير ونسب محددة كما أنه يزيد حجم المبيعات، وعليه يمكن الاستفادة من تحليل نقطة التعادل في دراسة مدى تأثير التوسع على التكاليف والتأثير على الربح أو الخسارة؛

• قرار تحديد وسائل الإنتاج:

مع التطور المستمر في تكنولوجيا وسائل الإنتاج تواجه الإدارة قرارات تغيير وتحديث وسائل الإنتاج الحالية بأخرى أحدث وأجود، وهذا التحديث يزيد من التكاليف الثابتة ولكنه يوفر في التكاليف المتغيرة، وربما يؤثر على حجم الإنتاج أيضا؛

• قرار التسعير:

تواجه الإدارة دائما قرار التسعير وإعادة التسعير في ظل التنافس المستمر، ويستفاد من تحليل نقطة التعادل في اتخاذ هذا القرار من حيث تأثير زيادة أو نقصان سعر البيع على الربح أو الخسارة.

• قرار اختيار الموقع:

تحاول المؤسسة اختيار مواقع المصانع بالاعتماد على عدة عوامل، منها دراسة التكاليف المرتبطة بكل موقع واختيار أنسبها بناء على تحليل التعادل لكل موقع.

(1) عبد الحي مرعي، "المعلومات المحاسبية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، مؤسسة الدار الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص:

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج أن عملية اتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهميتها والخصائص التي تتميز بها، كما تلعب أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن والنسب المالية إلى جانب تحليل الاستغلال وعتبة المردودية أدوار بالغة الأهمية في المساعدة على اتخاذ القرارات المالية الصائبة في المؤسسة الاقتصادية، وفي مقدمة تلك القرارات نجد تلك التي تتعلق بالاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح، وهي بمثابة قرارات رئيسية تحظى باهتمام كبير من طرف إدارة المؤسسة، إذ تسعى هذه الأخيرة جاهدة لتحسين النتائج المتخذة بناء على التحليل المالي لكي تتمكن من تحسين وضعها المالي ومنه اتخاذ القرارات المالية المناسبة، وبالتالي تجنبها اللجوء إلى القرارات الأخرى الثانوية مثل قرار الاندماج مع مؤسسة أخرى أو أكثر، وكذلك قرار الإفلاس، وقرار التصفية وغيرها من القرارات الممكن اتخاذها عند مواجهة المؤسسة لأي خطر قد يهددها بالزوال.

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصلين السابقين، نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية على "مؤسسة عياشي للبلاط" محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا.

وبالتالي سنقوم في هذا الفصل بتحليل المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة من خلال تنظيم الأفكار والمعلومات للوصول إلى النتائج، وقبل البداية في هذه الدراسة الميدانية كان لزاما علينا إعطاء صورة واضحة عن مكان تربصنا والمتمثل في مؤسسة عياشي للبلاط.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط

في هذا المبحث سيتم تقديم المؤسسة محل الدراسة، من خلال إبراز تعريفها وأهدافها المسطرة وعرض مختلف وظائفها، مع إعطاء شرح مفصل عن الهيكل التنظيمي لمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

سنحاول فيما يلي الوقوف عند نشأة مؤسسة "عياشي سعيد" وكذا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها

1-نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة:

مؤسسة التضامن عياشي سعيد لإنتاج البلاط هي مؤسسة إنتاجية ذات طابع تجاري، تقع بالمنطقة الصناعية أولاد صالح - بلدية الأمير عبد القادر - دائرة الطاهير، ولاية جيجل، تبعد عن عاصمة الولاية ب 15 كلم شرقا، وهي مهياة ببنية تحتية كاملة، وتوجد وسط هياكل قاعدية أساسية مثل مطار فرحات عباس، ميناء جن جن، خط السكك الحديدية، والطريق الوطني رقم 43.

شرع في إنجاز المؤسسة منذ سنة 1996، وكانت بداية النشاط بتاريخ 15 أكتوبر 1997، برأس مال يقدر ب 5000000 دج، حيث تتربع على مساحة إجمالية مقدرة ب 1 هكتار، منها 3200م² بنايات ومنشآت، وقد مرت بعدة مراحل تطويرية، وصولا إلى ما هي عليه الآن، كما أنها تحتل مراتب متقدمة في قطاع إنتاج البلاط وطنيا، ورائدة محليا.

2- أهداف المؤسسة:

يمكن حصر أهداف هذه المؤسسة فيما يلي :

- تغطية السوق المحلية والجهوية : حيث تغطي نسبة معتبرة من السوق المحلية والجهوية فقد اكتسحت منتجاتها جميع الولايات الشرقية كقسنطينة، ملية، سطيف، بجاية، عنابة، الطارف... إلخ، كما صنعت منتجاتها مكانة في ولايات أخرى كتنيزي وزو، الجزائر العاصمة، الشلف، مستغانم، عين الدفلى، ... إلخ؛
- تلبية الحاجيات المتزايدة في السوق وجمهور المستهلكين: من خلال نماذج جديدة ذات مستوى عال من الجودة والتنوع (تشكيلة منتجات جديدة)، وكذا منتجات مكملة، مثل إنتاج العارضات؛
- مسايرة التطور التكنولوجي: من خلال التجديد الدوري للعتاد بالشركة، وإدخال الأنظمة الآلية في قطاع الإنتاج؛
- المساهمة في التنمية المحلية: من خلال اليد العاملة المشغلة وإبراز صورة جيدو عن الاقتصاد المحلي لولاية جيجل؛
- الحصول على حصص سوقية جديدة: من خلال التغلغل الجغرافي في مناطق جديدة، انطلاقا من التعامل مع كبرى الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في قطاع البناء مثل شركة SARL N :3 - c s c e c - SARL SNC GIMPC (شركات صينية) ، شركة كوسيدار، جيسي بات، SOR-GST

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة

تعتبر مؤسسة عياشي سعيد من أهم المؤسسات المنتجة للبلاط، فهي بذلك تلبي احتياجات ورغبات المستهلكين لهذه المنتجات، ويمكن إيجاز أهم وظائفها فيما يلي:

1- الوظيفة التمويلية:

تبدأ الوظيفة التمويلية إبتداءا من إرسال الطلبات إلى الموردين، ثم متابعتها ومراقبتها لتسليمها لمصلحة التخزين لتبدأ عندها وظيفة التخزين، وهي مجموعة من المهام تبدأ من المراقبة عند دخول المواد إلى المخزن للتأكد من موافقة ما دخل ماديا مع ما هو مسجل في الفواتير، ثم تحفظ المخزونات وترتب.

2-وظيفة الإنتاج:

تنتج المؤسسة نوعين من المنتجات، موجهة لتلبية رغبات جمهور المستهلكين، وهما:

2-1-البلاط: شرعت في إنتاجه سنة 1997م، والبلاط الأكثر رواجاً هو:

- قياس 33*33: موجه لجمهور المستهلكين لتبليط المنازل و العمارات، وهو يحتوي على نماذج مختلفة لتلبية كافة الرغبات من أبرزها:

G34-G32-G27-G25-G23-G22-G12-G8-G6-G4-G3-G2

- المونوكوش: هو بلاط ذو طبقة وحيدة، قياسه 333*333 موجه إلى جمهور المستهلكين وتجار الجملة، يحتوي على نماذج ذات ألوان مختلفة لتلبية أذواق المستهلكين من أبرزها:

.MC22-MC21-MC11-MC10-MC6-MC5

2-2-العارضات: شرعت في إنتاجها سنة 2013، من أجل تلبية الطلب المحلي وكذا تحقيق شيء من التكامل بين البلاط والعارضات المناسبة.

3-وظيفة التسويق:

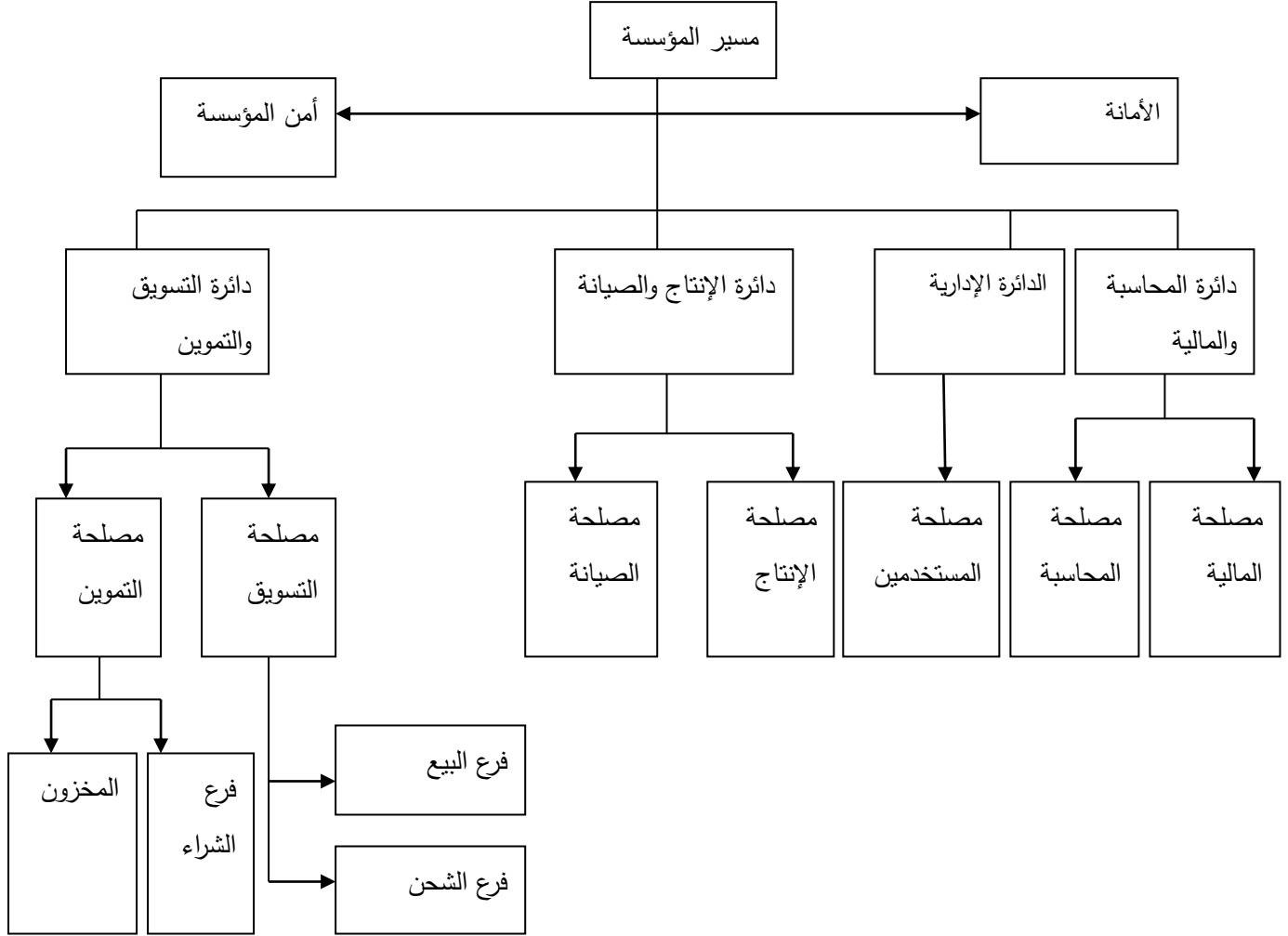
تتمثل هذه الوظيفة في جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لتوصيل جميع منتجاتها إلى نقاط البيع، ويقوم بهذه الأنشطة قسم التسويق والاتصال، ونظراً لأهمية هذا النشاط الحيوي في تسهيل عملية انسياب المنتجات من المنتج إلى المستهلك، فقد أولت المؤسسة للنشاط التسويقي أهمية معتبرة ضمن سياستها العامة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

حتى تحقق المؤسسة أهدافها لا بد من هيكل تنظيمية معينة، وفي هذا المطلب سيتم تقديم الهيكل التنظيمي لمؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط، ثم شرح مختصر للمهام الموكلة لكل دائرة.

1- تقديم الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لمؤسسة عياشي لإنتاج البلاط



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

2- شرح الهيكل التنظيمي:

فيما يلي شرح مختصر للهيكل التنظيمي للمؤسسة:

1-2- مسير المؤسسة:

هو المسؤول الأول عن المؤسسة، ويتم أعماله مباشرة مع المسؤولين المستلمين للمصالح المختلفة.

2-2-الأمانة:

تتجلى أعمالها في:

- تسجيل المراسلات الصادرة والواردة؛
- تحويل المراسلات والمكالمات للمصالح المختلفة؛
- تبليغ الأوامر الصادرة عن المسير؛
- مراقبة حصيلة تسوية الزيائن.

3-أمن الشركة:

تتمثل مهامه أساسا في الصهر على امن المؤسسة ماديا وبشريا.

4-دائرة المحاسبة والمالية: وتنقسم إلى:

4-1-مصلحة المحاسبة: لها مهام تتمثل في:

- إعداد المحاسبة اليومية؛
- إعداد الميزانية الجبائية؛
- إعداد الميزانية الختامية؛
- إعداد الميزانية الشهرية؛
- المصادقة على القيود المحاسبية؛
- القيام بعمليات الجرد.

4-2-مصلحة المالية: تتمثل مهامها فيما يلي:

- تحصيل فواتير الزيائن؛
- دفع فواتير الشراء؛
- إعداد الميزانية اليومية الخاصة بالمدخلات والمخرجات؛
- إعداد فواتير البيع؛
- متابعة ديون الزيائن؛

- القيام بالمعاملات البنكية، وعمليات التجارة الخارجية (عملية استيراد الآلات، قطع الغيار المواد الأولية...).

5- دائرة التسويق والتمويل:

تعتبر الدائرة الأساسية فهي تشرف على كافة عمليات البيع والشراء تتكون من:

5-1- مصلحة التسويق: تتمثل مهامها في:

- استقبال الطلبات من الزبائن؛
- إعلام الزبائن؛
- القيام بعمليات البيع و الشحن؛
- تسيير مخزون المؤسسة من المنتجات؛
- برمجة الإنتاج اليومي وفق طلبات الزبائن؛
- إعداد الميزانية اليومية بالتنسيق مع مصلحة المالية.

5-2- مصلحة التمويل: تتمثل مهامها في:

- شراء المواد الأولية، قطع الغيار...؛
- مراقبة المخزون.

6- الدائرة الإدارية:

تهتم بالإشراف على مصلحة المستخدمين، حيث تقوم بالمهام التالية:

- المتابعة الميدانية للعمال؛
- متابعة الحالة القانونية و المهنية للعمال؛
- إعداد الأجور؛
- التصريحات بالمرتبات و الأجور.

7- دائرة الإنتاج والصيانة:

وتنقسم إلى مصلحتين هما:

7-1-مصلحة الإنتاج: تشرف مباشرة على ورشات الإنتاج، ويشرف على هذه الورشات رئيس مصلحة الإنتاج، حيث يتكفل بعمليات الإنتاج عبر مختلف مراحلها.

7-2-مصلحة الصيانة: تعمل هذه المصلحة على ضمان المساعدة التقنية لنشاطات الإنتاج والصيانة، وإصلاح مختلف العتاد المستخدم في الإنتاج.

المبحث الثاني: التحليل المالي لمؤسسة عياشي لإنتاج البلاط و القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناءا على نتائجه

بعد قيامنا بتقديم مؤسسة عياشي للبلاط ننتقل في هذا المبحث إلى تحديد القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناءا على نتائج التحليل المالي للسنوات المالية الثلاثة التالية: 2012- 2013-2014 حيث سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة باستعمال المعلومات المتوفرة لدينا وحساب مؤشرات التوازن المالي والقرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناءا على النتائج المتوصل لها، أما في المرحلة الثانية سنقوم بحساب النسب المالية والقرارات المالية التي يكمن اتخاذها بناءا على النتائج المتوصل لها، أما في المرحلة الثالثة فسنعوم بتحليل الاستغلال وكذا حساب عتبة المردودية والقرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناءا على النتائج المتوصل لها.

المطلب الأول: التحليل المالي باستعمال مؤشرات التوازن المالي

نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع نتناول فيها كل من تقديم الميزانية المالية وحساب مؤشرات التوازن المالي والقرارات المالية التي يمكن اتخاذها.

1-تقديم الميزانية المالية المختصرة:

استنادا إلى المعلومات المستقاة من مصلحة المحاسبة قمنا بإعداد الميزانية المالية لكل سنة مالية مدروسة على النحو التالي:

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة للسنوات المالية: 2012-2013-2014

و.ق: دج

جانب الأصول

2014	2013	2012	الأصول الصافية
			<u>الأصول ثابتة</u>
-	205309.10	205309.10	تثبيبات معنوية
204962814.67	634975413.22	499.462466.79	تثبيبات مادية
-	-	-	تثبيبات مالية
204962814.67	635180722.32	499667775.89	مجموع الأصول الثابتة
			<u>الأصول المتداولة</u>
41794214.42	4597231.76	956075.93	قيم المخزونات
154375	100801576.51	65020018.95	قيم قابلة للتحقيق
22898131.39	20404229.29	39443715.01	الخزينة (قيم جاهزة)
64846720.81	125803037.56	105419809.89	مجموع الأصول المتداولة
269809535.48	760983759.88	605087585.78	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (01) - (04) - (07).

و.ق: دج

جانب الخصوم:

2014	2013	2012	الخصوم
			<u>الموارد الدائمة</u>
112517894.91	111702743.61	96127339.94	أموال الخاصة
84635018.89	121616195.44	50707928.87	ديون طويلة ومتوسطة الأجل
197152913.8	233318939.05	146835268.81	مجموع الموارد الدائمة
72656621.68	527664820.83	458252316.97	<u>الديون قصيرة الأجل</u>
269809535.48	760983759.88	605087585.78	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (02)-(05)-(08).

2- حساب مؤشرات التوازن المالي:

سنقوم فيما يلي باستخدام مؤشرات التوازن المالي لغرض التحليل المالي للمؤسسة.

1-2 حساب و تحليل رأس المال العامل:

تم حساب كل من رأس المال العامل الدائم الصافي و رأس المال العامل الخاص، و قد كانت النتائج

كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): رأس المال العامل خلال السنوات المالية: 2012-2013-2014 لمؤسسة عياشي للبلاط. و.ق: دج

2014	2013	2012	البيان
197152913.8	233318939.05	146835268.81	الموارد الدائمة
204962814.67	635180722.32	499667775.89	الأصول الثابتة
-7809900.87	-401861783.27	-352832507.08	رأس المال العامل الصافي = الموارد الدائمة - الأصول الثابتة
112517894.91	111702743.61	96127339.94	الأموال الخاصة
204962814.67	635180722.32	499667775.89	الأصول الثابتة
-92444919.76	-523477978.71	-403540435.95	رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (01)-(02)-(04)-(05)-(07)-(08).

نعلم أنه كلما كان رأس المال العامل موجب وكبير مبلغه دل ذلك على أن وضعية المؤسسة من حيث التوازن المالي في تحسن مستمر، وهذا ما سيكسب المؤسسة ثقة المتعاملين معها وخاصة الموردون، ومن خلال حساب رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة وجدناه سالبا خلال السنوات الثلاثة حيث بلغ في سنة 2012 مبلغ (-352832507.08) وانخفض في سنة 2013 ليصل إلى (-401861783.27) وفي سنة 2014 انخفض ليصل إلى (-7809900.87) وهو ما يعني أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

كما نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة في المؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة التي تمتلكها ولهذا تلجأ المؤسسة للاعتماد على الاقتراض.

2-2- حساب احتياجات رأس المال العامل و تحليلها:

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتا ومدينوها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجبا بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل).

- احتياجات رأس المال العامل = (أصول المتداولة - أصول الخزينة) - (خصوم متداولة - خصوم الخزينة).

والجدول التالي يبين لنا حساب احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (09): حساب احتياجات رأس المال العامل للسنوات الثلاثة 2012-2013-2014

و.ق: دج

البيان	2012	2013	2014
أصول جارية-أصول الخزينة	65976094.88	105398808.27	41948589.42
خصوم جارية- خصوم الخزينة	440029211.36	506371234.16	68880744.01
احتياجات رأس المال العامل	-374053116.48	-400972425.89	-26932154.59

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (01)-(02)-(04)-(05)-(07)-(08).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتياجات من رأس المال العامل كان سالبا خلال كل من السنوات المالية الثلاثة 2012-2013-2014 وهذا معناه وجود موارد مالية قصيرة الأجل قادرة على تغطية جميع الأصول المتداولة وهنا يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد الدورة.

2-3- حساب الخزينة و تحليلها:

تعبر الخزينة عن الوضعية التي تكون عندها المؤسسة في وقت ما، إذ تعبر عن مدى تغطية رأس المال العامل للاحتياجات، ويمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

- الخزينة الصافية= رأس المال العامل - الاحتياجات من رأس المال العامل

جدول رقم (10): الخزينة الصافية للمؤسسة خلال السنوات المالية 2012-2013-2014

و.ق: دج

البيان	2012	2013	2014
رأس المال العامل	-352832507.08	-401861783.27	-7809900.87
احتياجات رأس المال العامل	-374053116.48	-400972425.89	-26932154.59
الخزينة الصافية	21220609.4	-889357.38	19122253.72

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (01)-(02)-(04)-(05)-(07)-(08).

رغم أن الخزينة موجبة خلال السنتين 2012 و 2014 إلا أن هذا لا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة، فهذه الأخيرة من جهة تمول أصولها الثابتة باستعمال موارد مالية قصيرة الأجل وهذا خطأ في السياسة المالية المتبعة، ومن جهة أخرى وجود موارد مالية قصيرة الأجل فائضة، وهنا يمكن أن نقول أن المؤسسة بالغت في الاحتفاظ بنقدية جاهزة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل على حساب الاهتمام بتوظيفها في الأصول المتداولة لزيادة مردوديتها، وهي وضعية ليست مقبولة لأنها تعبر عن الإفراط في الحذر.

أما في سنة 2013 كانت الخزينة سالبة وهذا يعبر عن وضعية غير مريحة بالنسبة للمؤسسة، إذ لجأت هذه الأخيرة إلى استخدام الموارد المالية قصيرة الأجل لتغطية أصولها الثابتة ورغم ذلك لم تكن كافية لتغطيتها، وهو ما يعني أن المؤسسة تعاني من عجز في السيولة، فهي بحاجة إلى موارد مالية متوسطة وطويلة الأجل لتغطية أصولها الثابتة المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

المطلب الثاني: التحليل المالي باستعمال النسب المالية

نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام النسب المالية كالتالي:

1-نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(11): نسب السيولة خلال السنوات 2012 و 2013 و 2014 لمؤسسة عياشي للبلاط

نسب السيولة	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
السيولة العامة= الأصول الجارية/الديون قصيرة الأجل	0.23	0.238	0.892
السيولة المخفضة= (الأصول الجارية-المخزون)/الديون قصيرة الأجل	0.227	0.229	0.317
السيولة الجاهزة= القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل	0.086	0.038	0.315 ح

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (01)-(02)-(04)-(05)-(07)-(08).

1-1- تحليل نسبة السيولة العامة:

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات 2012-2013-2014 أقل من الواحد وهذا مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة، وهذا ما يدل على أن رأس المال العامل سالب أي أن المؤسسة غير قادرة على أن تغطي ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة كما نلاحظ أن السيولة العامة في تزايد مستمر خلال السنتين المقبلتين وهذا دليل على تحسن في المؤسسة لكنه غير كاف.

1-2- تحليل نسبة السيولة المخفضة:

نلاحظ أن نسبة السيولة المخفضة للسنوات 2012-2013-2014 كانت على التوالي 0.227، 0.229، 0.37 أي أن المؤسسة تستطيع أن تغطي ديونها قصيرة الأجل من الحقوق و النقديات دون اللجوء للمخزون بنسبة كبيرة.

1-3- تحليل نسبة السيولة الجاهزة:

تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينيتها، وتتراوح القيمة المعيارية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.6.

ومن خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة لسنتي 2012 و 2013 قدرت بنسبة 0.086 و 0.038 على التوالي وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة المعيارية، وهذا يشير إلى أن المؤسسة تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها، أما بالنسبة لسنة 2014 بلغت

نسبة السيولة الجاهزة 0.315 وتدل هذه النسبة على أن المؤسسة احتفظت بقدر معقول من النقدية وهذا يشير إلى أن المؤسسة لا تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة مما يزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

2-نسب النشاط:

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نسب النشاط خلال السنوات 2012- 2013- 2014 لمؤسسة عياشي للبلاط

العناصر	2012	2013	2014
صافي المبيعات	316672214.09	282705792.71	261866636.85
مجموع الأصول (الصافية)	605087585.78	760983759.88	269809535.48
مجموع الأصول غير الجارية (الثابتة)	499667775.89	635180722.32	204962814.67
مجموع الأصول الجارية (المتداولة)	105419809.89	125803037.56	64846720.81
المشتريات	224768199.81	194552074.38	127149107.81
الزبائن + الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها	64372.69	64372.69	-
الموردون + موردو السندات الواجب دفعها	164152228.83	191972042.99	67128856.75
معدل دوران الأصول = صافي المبيعات/مجموع الأصول	0.523مرة	0.371مرة	0.970مرة
معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات/مجموع الأصول الثابتة	0.633مرة	0.445مرة	1.277مرة
معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات/مجموع الأصول المتداولة	3.003مرة	2.247مرة	4.038مرة
مهلة تحصيل الزبائن =	0.073	0.081	-

			(الزبائن + الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها /المبيعات)×360
190.063	368.998	262.914	مهلة تسديد الموردين= (الموردون + موردو السندات الواجب دفعها /المشتریات)×360

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (01)-(02)-(03)-(04)-(05)-(06)-
(07)-(08)-(09).

2-1- تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

نلاحظ أن معدل دوران الأصول خلال السنوات الثلاثة 2012-2013-2014 كان على التوالي 0.523 مرة، 0.317 مرة، 0.970 مرة وهو معدل منخفض، ويرجع السبب وراء انخفاضه إلى انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة، الذي يمكن إرجاع انخفاضه إلى انخفاض مستوى المبيعات أو إلى زيادة الأصول الثابتة بنسبة أكبر من زيادة المبيعات، بمعنى أن المؤسسة باستطاعتها تحقيق نفس مستوى النشاط بأصول ثابتة أقل مما هو في حوزتها، وفي هذه الحالة يعاب على المؤسسة المبالغة في الاستثمارات الموجهة إلى الأصول الثابتة خاصة بالنسبة للسنوات المالية 2012-2013، إلا أن هذا الانخفاض بدأ يتراجع وتحسنت النتيجة نظرا لتخلي المؤسسة عن استثماراتها بأكثر من 434000000 دج، مع ملاحظة أن معدل دوران الأصول المتداولة كان مقبولا سنة 2012 وانخفض بشكل طفيف سنة 2013 ليعود إلى الارتفاع سنة 2014.

2-3- تحليل فترة التحصيل بالنسبة للزبائن و فترة الدفع بالنسبة للموردين:

نلاحظ أن مهلة دوران الزبائن ضعيفة جدا، حيث بلغت في سنة 2012 نسبة 0.073 ونسبة 0.081 سنة 2013 في حين كانت منعدمة سنة 2014، وهذا يعني أن أغلبية مبيعات المؤسسة تحصلها نقدا، أما فيما يخص مهلة دوران الموردين فنلاحظ أنها فترة طويلة جدا تقارب السنة في 2012 وتجاوزت السنة في 2013 أما في سنة 2014 فقد انخفضت إلى حوالي 6 أشهر وهي تعتبر مدة طويلة نسبيا وهي في صالح المؤسسة إذ تعبر عن قرض المورد بدون فائدة أو بفائدة بسيطة.

3-نسب التمويل:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم (13): نسب التمويل الخاصة بالمؤسسة خلال السنوات 2012-2013-2014.

النسب	2012	2013	2014
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	0.293	0.367	0.961
نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	0.192	0.175	0.548
نسبة المديونية الكلية (قابلية السداد) = مجموع الديون/مجموع الخصوم	0.8411	0.8532	0.5830
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	0.1589	0.1468	0.4170

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (01)-(02)-(04)-(05)-(07)-(08).

3-1-تحليل نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ونلاحظ أن نسب التمويل الدائم للسنوات الثلاثة أصغر من الواحد، وهذا يدل على أن رأس المال العامل سالب وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل، أي أن الأموال الدائمة لم تقم بتغطية جميع الاستثمارات (الأصول الثابتة)، كما نلاحظ الزيادة في نسبة التمويل لسنة 2014 مقارنة بسنتي 2012 و2013 لكن الزيادة غير كافية من أجل أن تغطي الأموال الدائمة جميع الاستثمارات، وبالتالي فوضعية المؤسسة غير مريحة.

3-2-تحليل نسبة التمويل الخاص:

نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أصغر من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، و نلاحظ أنه في سنة 2013 انخفضت نسبة التمويل الخاص مقارنة بسنة 2012 وتعود لترتفع في سنة 2014 لتصل إلى أكثر من 54 %.

3-3- تحليل نسب المديونية الكلية:

نسبة قابلية السداد تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها بما يزيد من ثقتهم التي يمنحونها لها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد من ارتياح الدائنين اتجاه المؤسسة، ولكن مؤسسة عياشي وخلال الفترة المدروسة نلاحظ أن المديونية الكلية مرتفعة نسبياً، إذ تشكل أكثر من 50% من الهيكل المالي للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة مما قد يترتب عنها عدم القدرة على التسديد.

3-4- نسبة الاستقلالية المالية:

بالنسبة للاستقلالية المالية خلال السنوات 2012-2013-2014 كانت نسبتها على التوالي 15.89% - 14.68% - 41.70%، وهي نسب ضعيفة مقارنة بالنسبة المعيارية التي تقدر بـ 50% ما يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تمويل خارجية لتمويل استثماراتها.

4- نسب المردودية:

يوضح الجدول الموالي مختلف نسب المردودية:

الجدول رقم(14): نسب المردودية خلال السنوات 2012-2013-2014 لمؤسسة عياشي للبلاط

وق: %

2014	2013	2012	النسب المالية
4.27	3.16	3.54	نسبة المردودية الاقتصادية =نتيجة الاستغلال/مجموع الأصول
4.85	13.94	17.94	نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية×100/الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (01)-(02)-(03)-(04)-(05)-(06)-(07)-(08)-(09).

4-1- تحليل نسبة المردودية الاقتصادية:

تسمح هذه العلاقة للمؤسسة بتقييم كفاءة الاستغلال قبل تأطير المصاريف المالية، الإهلاكات والمؤونات، العناصر الاستثنائية الأخرى خارج الاستغلال، وأيضا قبل تأطير الضريبة، ونلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها أن هذه النسبة كانت 3.54 سنة 2012 ثم انخفضت إلى 3.16 سنة 2013 ثم ارتفعت في سنة 2014 إلى 4.27

وما يلاحظ على هذه النتائج أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة لم تتجاوز نسبة 5 % وهي نسبة ضعيفة، تدل على الأداء الضعيف للنشاط، وكذا عدم الاستغلال الأمثل لأصول المؤسسة، أي أن الأرباح التي حققتها المؤسسة من عملياتها غير كافية ولا تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول، إلا أنها تظل نسبة مقبولة نظرا لقيمتها الموجبة.

4-2- تحليل نسبة المردودية المالية:

تشير المردودية المالية إلى ما تقدمه الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة للمساهمين من النتيجة الصافية، ومن خلال الجدول نرى انخفاض مستمر في المردودية المالية طيلة فترة الدراسة، وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة، حيث أن المردودية المالية كانت مقبولة خلال سنتي 2012 و2013 إذ بلغت نسبة 17.94 % و 13.94 % على التوالي، أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.1794 دينار في 2012 و 0.1394 دينار في 2013 من النتيجة الصافية، أما في سنة 2014 فقد بلغت المردودية المالية أسوأ قيمة لها وهي 0.0427 ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة.

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية تتراوح بين 3.16 و 4.27 في حين تتراوح المردودية المالية بين 4.85 و 17.94 وهي أعلى بكثير من المردودية الاقتصادية، خاصة في السنتين 2012-2013، ومن هنا يظهر أثر الرفع المالي.

أثر الرفع المالي:

إن التحليل التالي من شأنه أن يكشف لنا أكثر عن مدى تأثير المردودية الاقتصادية (والمديونية الكلية) على المردودية المالية خلال السنوات المالية 2012-2013-2014.

ويقوم هذا التحليل على أساس اعتماد النموذج المبسط التالي:

المردودية الاقتصادية = (نتيجة السنة المالية + التكاليف المالية) / (الأموال الخاصة + مجموع الديون)

فإذا كانت المردودية المالية = نتيجة السنة المالية / الأموال الخاصة.

فإن هذه العلاقة يمكن أن تكتب على النحو التالي:

المردودية المالية = [نتيجة السنة المالية + التكاليف المالية] - التكاليف المالية / الأموال الخاصة.

= [نتيجة السنة المالية + التكاليف المالية] - مجموع الديون × معدل الفائدة / الأموال الخاصة.

= [نتيجة السنة المالية + التكاليف المالية] / (الأموال الخاصة + مجموع الديون) × (الأموال

الخاصة + مجموع الديون) - (مجموع الديون × معدل الفائدة) / الأموال الخاصة.

وبما أن : المردودية الاقتصادية = (نتيجة السنة المالية + التكاليف المالية) / (الأموال الخاصة + مجموع الديون)

فإن: المردودية المالية = {المردودية الاقتصادية × (الأموال الخاصة + مجموع الديون)} - معدل الفائدة × مجموع الديون / الأموال الخاصة

= {الأموال الخاصة × المردودية الاقتصادية × الأموال الخاصة} + المردودية الاقتصادية × مجموع الديون - معدل الفائدة × مجموع الديون / الأموال الخاصة

= [(المردودية الاقتصادية × مجموع الديون - معدل الفائدة × مجموع الديون) / الأموال الخاصة] + [(المردودية الاقتصادية × الأموال الخاصة) / الأموال الخاصة]

المردودية المالية = [المردودية الاقتصادية + (المردودية الاقتصادية - معدل الفائدة) × مجموع الديون] / الأموال الخاصة

وعلى هذا الأساس إذا علمنا أن المردودية الاقتصادية المحققة من قبل المؤسسة قد بلغت خلال

السنوات 2012-2013-2014 ما يلي:

الجدول رقم(15): المردودية الاقتصادية المحققة خلال السنوات المالية 2012-2013-2014.

2014	2013	2012	السنوات العناصر المالية
5467200	15575403.67	17247456	نتيجة السنة المالية
6211542.41	6633619.31	3311000	التكاليف المالية
269809535.48	760983759.88	605087585.78	مجموع الأصول الصافية
%4.3285	%2.9184	%3.3976	المردودية الاقتصادية= (نتيجة السنة المالية + التكاليف المالية)/(الأموال الخاصة + مجموع الديون)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (01)-(03)-(04)-(06)-(07)-(09).

معدل الفائدة (أو المعدل المتوسط المرجح لتكلفة الديون) خلال السنوات 2012-2013-2014 وقد بلغ ما يلي:

الجدول رقم (16): معدل الفائدة خلال السنوات 2012-2013-2014

2014	2013	2012	السنوات العناصر المالية
6211542.41	6633619.31	3311000	التكاليف المالية
157291640.57	649281016.27	508960245.84	مجموع الديون
%3.949	%1.0216	%0.6504	معدل الفائدة = التكاليف المالية /مجموع الديون

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (02)-(03)-(05)-(06)-(08)-(09).

بعد حساب معدل الفائدة سنقوم بتوجد بحساب المردودية المالية وفقا لطريق أخرى كما يلي:

حساب المردودية المالية:

-خلال سنة 2012:

$$\text{المردودية المالية} = [508960245.84(0.6504-3.3976)+3.3976] / 9612739.94$$

$$14.5453 + 3.3976 =$$

$$.17.94=$$

-خلال 2013:

$$\text{المردودية المالية} = [649281016.27(1.0216-2.9184)+2.9184] / 111702743.61$$

$$11.0251 + 2.9184=$$

$$13.94 =$$

-خلال 2014:

$$\text{المردودية المالية} = [157291640.57(3.949-4.3285)+4.3285] / 112517894.91$$

$$4.3285+ 0.5305 =$$

$$4.85 =$$

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن أثر الرفع المالي مرتفع في السنتين 2012-2013 نتيجة اعتماد المؤسسة على الديون، وهذا ما أكدناه خلال حساب نسبة المديونية الكلية وهذا ما ولد لها أثر إيجابي، أما في سنة 2014 فقد انخفض أثر الرفع المالي وهذا دليل على انخفاض الديون في الهيكل المالي والذي أدى بدوره إلى انخفاض كبير في المردودية المالية رغم تحسن في المردودية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تحليل الاستغلال:

نوضح في الجدول الموالي التغيرات في كل من القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال ونتيجة الاستغلال والنتيجة المالية والنتيجة الصافية كما يلي:

الجدول رقم(16): تحليل النتائج خلال السنوات 2012-2013-2014 لمؤسسة عياشي للبلاط

وق: دج

البيان	2012	2013	2014
القيمة المضافة	81524287.10	78273035.88	115037507.34
الفائض الإجمالي للاستغلال	48435166.37	50686263.43	87421928.87
نتيجة الاستغلال	21450977.92	24058650.77	11543252.47
النتيجة المالية	-2273577.92	-4832965.1	-6076052.47
النتيجة الصافية	17247456	15575403.67	5467200

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: (03)-(06)-(09).

1- تحليل القيمة المضافة:

نلاحظ انخفاض في القيمة المضافة سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بقيمة 3251251.22 دج وهذا راجع لانخفاض الإنتاج المباع، ورغم الانخفاض في استهلاك السنة المالية إلا أن الانخفاض في الإنتاج المباع كان أكبر من الانخفاض في استهلاكات السنة المالية، وفي سنة 2014 ارتفعت القيمة المضافة بمقدار 36764471.46 دج وهذا راجع إلى الانخفاض في استهلاكات السنة المالية.

2- تحليل الفائض الإجمالي للاستغلال:

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في الفائض الإجمالي للاستغلال خلال السنوات الثلاثة، حيث بلغت قيمة الزيادة سنة 2013 مبلغ 2251097.06 دج والسبب في ذلك هو الانخفاض في نفقات المستخدمين بالإضافة إلى الانخفاض في الضرائب والرسوم، أما في سنة 2014 فقد بلغت قيمة الزيادة 36735665.44 دج وهذا بسبب ارتفاع في القيمة المضافة.

3- تحليل نتيجة الاستغلال:

نلاحظ أنه في سنة 2013 ارتفعت نتيجة الاستغلال بقيمة 2607672.85 دج وهذا راجع إلى زيادة في النواتج العملياتية الأخرى و الانخفاض في الأعباء العملياتية الأخرى، أما بالنسبة لسنة 2014 انخفضت

بمبلغ قدره 12515398.3 دج بسبب الزيادة في الأعباء التشغيلية الأخرى بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في مخصصات الإهلاك.

4-تحليل النتيجة المالية:

من خلال الجدول نلاحظ أن النتيجة المالية سالبة وهذا راجع إلى كون الأعباء المالية أكبر من الإيرادات المالية، كما نلاحظ أن النتيجة المالية في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة نتيجة انخفاض الإيرادات المالية من جهة و ارتفاع الأعباء المالية من جهة أخرى.

5-تحليل النتيجة الصافية:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة، إلا أنها في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، حيث قدر الانخفاض في سنة 2013 بـ 1672052.33 دج وفي سنة 2014 بـ 10108203.67 دج وهذا راجع إلى انخفاض نتيجة الاستغلال وذلك بسبب امتصاص الإهلاكات لهذه النتيجة بأكثر من 58000000 دج.

المطلب الرابع: القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناء على نتائج التحليل المالي للمؤسسة

قبل التطرق إلى أهم القرارات نبدأ أولاً بتقديم ملخصاً لنتائج التحليل المالي الذي قمنا به.

1- ملخص نتائج التحليل المالي:

من خلال الدراسة المالية للمعلومات المقدمة من طرف مؤسسة عياشي للبلاط توصلنا للنتائج

التالية:

إن التوازن المالي للمؤسسة غير محقق لكون رأس مال العامل سالب هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة ولجأت لتغطية العجز في التمويل إلى الديون قصيرة الأجل وعليه يمكن القول أن المؤسسة خرجت عن قاعدة التوازن المالي الأدنى، كما نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة وهذا يعني أن استخدامات الدورة أقل من موارد التمويل قصيرة الأجل وهذا راجع لضعف نشاط المؤسسة الذي ينحصر في عملية الإنتاج ثم البيع دون القيام باستثمارات جديدة.

أما فيما يخص النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل المالي باستخدام النسب المالية فقد أكدت نسب السيولة على عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة خلال السنتين 2011-2012، إلا أن هذه النسبة تحسنت في سنة 2014 مما يسمح لهذه المؤسسة بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها المستحقة، كما توصلنا إلى أن المديونية الكلية مرتفعة نسبياً خلال السنوات الثلاثة مما قد يترتب عنها عدم القدرة على التسديد، أما فيما يخص نسبة الاستقلالية المالية فقد كانت ضعيفة خلال السنوات 2012-2013-2014- وهذا دليل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر ذاتية لتمويل استثماراتها، كما تبين لنا من خلال حساب المردودية الاقتصادية أنها حققت نسبة مقبولة خلال سنوات دراسة، أما فيما يخص المردودية المالية فقد كانت مقبولة في سنتي 2012-2013 وضعيفة في سنة 2014.

2-القرارات المالية التي يمكن اتخاذها:

لقد اعتمد تشخيصنا للوضع المالي لمؤسسة عياشي للبلاط على الميزانيات المالية للسنوات 2012-2013-2014، والتي توضح لنا وضعياً مالية غير متوازنة لهذه المؤسسة وهنا يجب على إدارة المؤسسة أن تتخذ قرارات من أجل تحسين وضعيتها، وهذه القرارات تتمثل في:

- إيجاد مصادر تمويلية لرفع رؤوس أموالها الدائمة، وأمام المؤسسة خياران إما أن ترفع من أموالها الخاصة من خلال إعادة استثمار أرباحها أو زيادة حصص الشركاء، وإما أن تلجأ إلى الديون طويلة أو متوسطة الأجل ومن الأحسن تبني الخيار الثاني لأنه يعتبر أقل تكلفة من الأول، ومادامت المؤسسة تتمتع بقدرة على الحصول على قروض إضافية لأن ضمان التسديد موجود (الأموال الخاصة) وكذلك من أجل الاستفادة من أثر الرفع المالي، طالما ضلت المردودية الاقتصادية أكبر من معدل تكلفة الاقتراض.
- إيجاد توظيفات جديدة، أو التوسع في النشاطات الجارية (دورة الاستغلال) باعتبار وجود فائض في الموارد المالية قصيرة الأجل، وذلك من أجل رفع مردوديتها.
- إعادة النظر في حجم الأصول الثابتة المستعملة، ما دام معدل دورانها منخفضاً، إذ يجب التخلي عن الأصول الزائدة عن الحاجة حتى لا تترتب عنها تكاليف تؤثر على مردوديتها.

خلاصة:

ليقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات مالية سليمة وتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات ومن بين هذه الأدوات نجد المؤشرات المالية والنسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخداما في التحليل المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة حتى تعطي قراءة صحيحة للوضع المالي للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيها مما يمنح المؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الخاتمة:

يعتبر التحليل المالي أمراً ضرورياً وهاماً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة عن طريق دراسة وضعها المالي خلال فترة زمنية معينة، من أجل الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة، وبمر التحليل المالي بعدة مراحل متسلسلة تتمثل في تصنيف الأرقام التي تحتويها القوائم المالية، ثم المقارنة بين عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي بغية معرفة العلاقة التي بينها، وبعدها الحكم على المركز المالي للمؤسسة، كما أنه يهدف إلى التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ومدى كفاءة إدارتها، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على أدوات التحليل المالي التي تساعد في دراسة وتحليل القوائم المالية، فمنها ما تسمى بأدوات التحليل المالي الساكن، وتهتم بالحكم على التوازن المالي للمؤسسة ودراسة الوضعية المالية في لحظة معينة، ومنها ما تسمى بأدوات التحليل المتحرك وتهدف إلى دراسة ومتابعة حركة التغيرات التي تحصل في أموال المؤسسة.

أما عملية اتخاذ القرارات المالية فإنها تبنى على التفكير الموضوعي والدراسة العملية للوصول إلى البدائل الأنسب، إذ تنقسم هذه القرارات إلى قرارات الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح، الاندماج، التصفية وغيرها. وتتم عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل بدءاً بمرحلة البحوث والدراسات، بعدها تأتي مرحلة التحليل، وأخيراً مرحلة التخطيط والرقابة، إذ تهدف هذه العملية إلى زيادة الأرباح بأكبر قدر ممكن وكذا تعظيم ثروة الملاك، ومن العوامل التي تتأثر بها نجد عوامل بيئية خارجية كالتطورات التقنية والتكنولوجية، بالإضافة إلى عوامل بيئية داخلية كعدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد، بالإضافة إلى عوامل شخصية ونفسية تتعلق بشخصية متخذها. وفي الأخير يمكن القول بأن التحليل المالي يلعب دوراً بالغ الأهمية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، من خلال المساعدة على اكتشاف نقاط القوة لتعزيزها وتدعيمها ونقاط الضعف لتصحيحها وتقاديرها في المستقبل، مما يؤدي بدوره إلى استمرارية المؤسسة والمحافظة على بقاءها في السوق.

ومن خلال انجاز هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج النظرية وأخرى تطبيقية نوجزها فيما يلي:

النتائج النظرية:

- يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن سياساتها والظروف التي تمر بها المؤسسة،

- تساعد أدوات التحليل المالي المؤسسة الاقتصادية على معرفة الوضعية المالية لها، وذلك من خلال اكتشاف نقاط الضعف لتفاديها وتقويمها ونقاط القوة لتعزيزها وتدعيمها، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

النتائج الميدانية:

- من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى "مؤسسة عياشي للبلات" استخلصنا بعض النتائج التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:
- نلاحظ أن رأس المال العامل سالب أي عدم تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، وهذا يدل على أن الموارد الدائمة غير قادرة على تمويل الأصول الثابتة؛
 - نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل هي الأخرى كانت سالبة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يفسر أن هناك موارد مالية قصيرة الأجل فائضة، وغير مستغلة لتنشيط دورة الاستغلال؛
 - نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنتي 2012 و 2014 ورغم ذلك فهذا لا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة مما يعني أنها تحتفظ بنقدية مبالغ فيها ولم تقم بتوظيفها، إلا أنها عرفت نوعاً من التدهور في سنة 2013، حيث سجلت الخزينة رصيداً سالباً، وهذا يدل على الوضعية السيئة للمؤسسة لتلك السنة.
 - بالنسبة للسيولة في المؤسسة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنة 2014، وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف الأنشطة وكذلك تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون أية صعوبات، غير أنه خلال سنة 2012 و 2013 فقد كانت المؤسسة تحتفظ بنسبة ضعيفة من السيولة مقارنة بالسنة الأخيرة، وهذا يشير إلى أن المؤسسة تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة؛
 - نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية ضعيفة خلال سنوات 2012-2013-2014، وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر ذاتية لتمويل استثماراتها؛
 - كما تبين لنا من خلال حساب المردودية الاقتصادية والمالية أن المؤسسة حققت نسبة مردودية مقبولة سواء فيما تعلق بالمردودية الاقتصادية أو المالية.
- وفي الأخير يمكن القول أنه رغم هذه النقائص التي تم تسجيلها فيما يخص أداء المؤسسة إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أية صعوبات.

توصيات البحث:

- من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض الحلول والتوصيات لضمان إمكانية وسهولة تطبيق التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية الخاصة بالمؤسسة ومنها:
- يجب على المؤسسة أن تستعين بمسيرين وخبراء ماليين أكفاء، وكذا العمل على تدريب متخذي القرارات المالية في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي؛
 - يجب اعتبار التحليل المالي إجراء تسييرياً يجب القيام به بصفة دورية لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة لتحسينها؛
 - ضرورة الاهتمام الدائم بما يجري في المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة للتكيف معها حسب مقدرتها؛
 - إعطاء أولوية للتحليل المالي والمعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات المالية، وأن تقوم العوامل الشخصية والوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات؛
 - كما نوصي بأن تقوم مؤسسة "عياشي لإنتاج البلاط" بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع مؤسسات أخرى في نفس المجال باستمرار، لأن ذلك يعطي تقييماً لوضع المؤسسة ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من الناحية الإدارية والمالية؛
 - يجب على المؤسسة إيجاد مصادر لرفع رؤوس أموالها الدائمة؛ بما فيها القروض المتوسطة والطويلة الأجل.
 - وفي الأخير يوصى بتشجيع الباحثين والدارسين بإجراء المزيد من الدراسات من أجل التوسع وإثراء هذا الموضوع بشكل أكثر لأنه يعتبر من المواضيع الهامة في الحياة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً-الكتب:

I-الكتب باللغة العربية:

- 1-الدوري مؤيد عبد الرحمان،"التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، الطبعة2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 2-الزبدي حمزة محمود، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 3-الحيالي وليد ناجي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي(منهج علمي وعملي متكامل)"، الطبعة1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 4-الحيالي وليد ناجي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي" منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007.
- 5-الطيبوني جهاد فراس، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 6-النعمي عدنان تايه، التميمي أرشد فؤاد، "الإدارة المالية المتقدمة"، دار اليازوري، عمان، 2009.
- 7-النعمي عدنان تايه، الساقي سعدون أسامة، عزمي سلام أسامة، شقيري نوري موسى، "الإدارة المالية(النظرية والتطبيق)"، الطبعة4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 8-العارضي جليل كاظم مدلول، الشمري أرشد عبد الأمير جاسم، "استراتيجيات الإدارة المالية"، الطبعة1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 9-العيساوي كاظم جاسم، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات(تحليل نظري وتطبيقي)"، الطبعة1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 10-العلي أسعد حميد، "الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية"، الطبعة1، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

- 11-العصار رشاد، الأخرس عاطف، عليان شريف، الهنيني إيمان، "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة 1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 12-الصياح عبد الستار، العامري سعود جايد مشكور، "الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات علمية)"، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
- 13-آل شبيب دريد كامل، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 14-آل شبيب دريد كامل، "مبادئ الإدارة المالية"، الطبعة 1، دار المناهج، عمان، 2006.
- 15-الشواورة محمود فيصل، "مبادئ الإدارة المالية"، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.
- 16-الشيخ فهمي مصطفى، "التحليل المالي"، الطبعة 1، فلسطين، 2008.
- 17-الشنطي أيمن، شقر عامر، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة 1، دار البداية، عمان، 2007.
- 18-بوتين محمد، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 19-بن ساسي الياس، قريشي يوسف، "التسيير المالي (الإدارة دروس وتطبيقات)"، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 20-بن ساسي الياس، قريشي يوسف، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الجزء 1، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، 2012.
- 21-جلدة سليم بطرس، "أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة"، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 22-جميل أحمد توفيق، "أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.
- 23-داداي عدون ناصر، "تقنيات مراقبة التسيير"، الجزء 1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 24-حنفي عبد الغفار، "الإدارة المالية المعاصرة مدخل لاتخاذ القرار"، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 2000.

- 25-حنفي عبد الغفار، "أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- حردان طاهر، "أساسيات الاستثمار"، الطبعة 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 26-طه طارق، "نظم دعم القرار في بيئة العولمة والإنترنت"، دار أزيطة، الإسكندرية، 2006.
- 27-ياغي محمد عبد الفتاح، "مبادئ الإدارة العامة"، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 28-لسلوس مبارك، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية"، الجزائر، 2004.
- 29-لعويسات جمال الدين، "الإدارة وعملية اتخاذ القرار"، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 30-عبد المحسن توفيق محمد، "قياس الجودة والقياس المقارن"، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2006.
- 31-عقل مفلح محمد، "مقدمة في التحليل المالي"، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000.
- 32-عقل مفلح محمد، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 33-مرعي عبد الحي، "المعلومات المحاسبية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، مؤسسة الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 34-عرفة سيد سالم، "دراسة جدوى المشروعات"، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 35-فضل مؤيد، "تقييم إدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة"، الطبعة 1، دار الوراق، عمان، 2009.
- 36-شيحة خميسي، "التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013.
- 37-شنوف شعيب، "محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 38-تيم فايز، "مبادئ الإدارة المالية"، الطبعة 3، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 39-خبابة نور الدين، "الإدارة المالية"، الطبعة 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1997.

II-الكتب باللغة الأجنبية:

40-George Deppallens, Jean Pierre Gobard, "Gestion Financière de l'entreprise", 10^e édition, Sirey, Paris, 1990.

41-Hubert de les Brusberie, "Analyse Financière (information financière évaluation Diagnostic)", 4^e édition, Dunod, paris, 2006.

42-Jean Pierre, "Guide des Méthodes la Qualité", 2^e édition, Paris, 2001.

43-K.Chiha, "Finance d'entreprise (approche stratégique)", Houma édition, Alger, 2009.

44-Patrik Vizzavona, "Gestion Financière", 8^e édition, Alger, 1995.

45-Pierre Conjo, Farouk Hemici, "Gestion Financière de l'entreprise", 9^e édition, Dunod, Paris, 1999.

46-Pierre Vemimmen, "Finance D'entreprise", 5^e édition, Dalloz, Paris, 2002.

47-Zvibodie Robert Merton, "Finance", édition Pearson, prentice Hall, Paris, 2001.

ثانيا-الرسائل والمذكرات:

48-بن خروف جلييلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANGHAZ"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

49-لزغم سمية، "أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، 2011-2012.

50-سويبي عبد الوهاب، "الفعالية التنظيمية(تحديد المحتوى والقياس باستعمال لوحة القيادة)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

ثالثا-الملتقيات:

51-بن بلغيث مداني، دشاش عبد القادر، "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسة-دراسة حالة مطاحن الواحات"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة،" جامعة ورقلة، 2011.

رابعا-النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

52-النظام المحاسبي المالي الجديد، دار بلقيس للنشر، الجزائر.

Designation de l'entreprise **SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIEE**
 Activité : **FABRICATION CARRELAGE GRA**
 Adresse : **Z.I. OULED SALAH TAHER JIJEL**

الذخيرة رقم = (01)

Exercice clos 31/12/2012

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif				
Immobilisation Incorporelles	205 309,10		205 309,10	205 309,10
Immobilisations corporelles				
Terrains	828 343,00		828 343,00	828 343,00
Bâtiments	48 038 568,81		48 038 568,81	48 038 568,81
Autres immobilisations Corporelles	536 003 071,80	111 667 841,96	424 335 229,84	394 088 637,42
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	26 260 325,14		26 260 325,14	12 359 577,14
Immobilisations financières				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actif financiers non courants				
Impôts differés actifs				
TOTAL ACTIF NON	611 335 617,85	111 667 841,96	499 667 775,89	455 520 435,47
ACTIFS COURANT				
Stocks en cours	956 075,93		956 075,93	13 250 300,37
Créances et emplois assimilés				
Clients	64 372,69		64 372,69	
Autres débiteurs	64 955 646,26		64 955 646,26	22 129 296,35
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs Financiers				
Trésorerie	39 443 715,01		39 443 715,01	39 760 940,69
TOTAL ACTIF	105 419 809,89	111 667 841,96	105 419 809,89	75 140 537,41
TOTAL GENERAL	716 755 427,74	111 667 841,96	605 087 585,78	530 660 972,88



IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

NIF 0 9 9 7 1 8 0 6 0

Designation de l'entreprise : SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIEE

Activité : FABRICATION CARREI AGF GRA

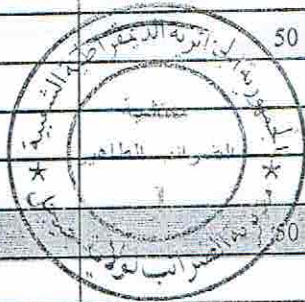
Adresse 71 OUII FD SAI AH TAHFR .II.IFI

المحاسبة = (02)

Exercice clos 31/12/2012

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	15 000 000,00	15 000 000,00
Capital non appel	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	17 247 456,00	14 731 500,00
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	63 879 883,94	49 148 383,94
TOTAL I	96 127 339,94	78 879 883,94
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	50 707 928,87	79 107 928,87
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	50 707 928,87	79 107 928,87
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	164 152 228,83	141 310 777,48
Impôts	71 809 439,15	29 443 607,15
Autres dettes	204 067 543,38	201 918 775,44
Tresorerie Passives	18 223 105,61	-
TOTAL III	458 252 316,97	372 673 160,07
TOTAL PASSIF (I+II+III)	605 087 585,78	530 660 972,88



(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers

Designation de l'entrepri **SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIEE**
 Activité : FABRICATION CARRELAGE GRA
 Adresse : Z.I. OULED SALAH TAHER JIJEL

الملحقة رقم (03)

Exercice du **01/01/2012** au **31/12/2012**

COMPTES DE

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	-	-	-
Produits Fabriqués	-	316 672 214,09	-	241 499 544,12
Production vendue Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	316 672 214,09	-	241 499 544,12
Production stockée ou destockée	-	-	4 852 500,00	-
Production immobilisée	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I- Production de l'exercice	-	316 672 214,09	-	236 647 044,12
Achats de marchandises vendues	-	-	-	-
Matières premières	175 646 816,60	-	72 153 907,15	-
Autres approvisionnements	49 121 383,21	-	58 773 335,78	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	97 541 589,95	-
Autres consommations	-	-	1 038 646,54	-
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	323 280,00	-	847 488,00	-
Entretiens réparation et maintenance	255 490,00	-	86 015,38	-
Prime d'assurance	1 988 064,95	-	1 430 772,75	-
EXTERIEUR Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rémunerations d'intermediaires et honor	-	-	17 446,00	-
Publicité	-	-	167 000,00	-
Deplacements missions et réception	-	-	39 960,00	-
Autres services	7 812 892,23	-	1 795 748,19	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	235 147 926,99	-	166 891 909,74	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	81 524 287,10	-	69 755 134,38
Charges de personnel	26 861 676,73	-	19 026 363,55	-
Impôts et taxes et versements assimilés	6 227 444,00	-	3 950 289,00	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	48 435 166,37	-	46 778 481,83



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5

Designation de l'entrepri **SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIEE**
 Activité : FABRICATION CARRELAGE GRA
 Adresse : Z.I. OULED SALAH TAHER JIJEL

تابع للملاحق رقم (03)

Exercice du 01/01/2012 au 31/12/2012

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	549 671,40	-	7 795 923,00
Autres charges opérationnelles	3 170 316,77	-	11 268 958,88	-
Dotations aux amortissements	24 363 543,08	-	19 696 836,90	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	21 450 977,92	-	23 608 609,05
Produits financiers	-	1 037 422,08	-	508 822,45
Charges financières	3 311 000,00	-	6 465 937,50	-
VI-Résultat financier	2 273 577,92	-	5 957 115,05	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	19 299 944,00	-	17 651 44
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	1 929 944,00	-	2 919 994,00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	17 247 456,00	-	14 731 500,00



(*) à détailler sur état annexe

Designation de l'entreprise **SNC AYACHI SAID**
 Activité : **FABRICATION DE CARRELAGE**
 Adresse : **Z.INDUSTRIELLE OULED SALAH TAHER**

(04) = الملاحق رقم

Exercice clos le **31-12-2013**

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	205 309,10	-	205 309,10	205 309,10
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	828 343,00	-	828 343,00	828 343,00
Bâtiments	50 793 635,31	-	50 793 635,31	48 038 568,81
Autres immobilisations Corporelles	697 514 909,87	140 421 800,10	557 093 109,77	424 335 229,84
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	26 260 325,14	-	26 260 325,14	26 260 325,14
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	775 602 522,42	140 421 800,10	635 180 722,32	499 667 775,89
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	4 597 231,76	-	4 597 231,76	956 075,93
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	64 372,69	-	64 372,69	64 372,69
Autres debiteurs	100 737 203,82	-	100 737 203,82	64 955 646,26
Impôts et assimilés	-	-	-	-
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	20 404 229,29	-	20 404 229,29	39 443 715,01
TOTAL ACTIF COURANT	125 803 037,56	-	125 803 037,56	105 419 809,89
TOTAL GENERAL ACTIF	901 405 559,98	140 421 800,10	760 983 759,88	605 087 585,78

Designation de l'entreprise : SNC AYACHI SAID

Activité : FABRICATION DE CARRELAGE

Adresse : Z. INDUSTRIELLE OULED SALAH TAHER

(05) = المراجعة رقم

Exercice clos le

31-12-2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	15 000 000,00	15 000 000,00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	15 575 403,67	17 247 456,00
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	81 127 339,94	63 879 883,94
TOTAL I	111 702 743,61	96 127 339,94
PASSIF NON COURANT		
Empruns et Dettes Financières	121 616 195,44	50 707 928,87
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	121 616 195,44	50 707 928,87
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	191 972 042,99	164 152 228,83
Impôts	109 728 997,67	71 809 439,15
Autres dettes	204 670 193,50	204 067 543,38
Tresorerie Passives	21 293 586,67	18 223 105,61
TOTAL III	527 664 820,83	458 252 316,97
TOTAL PASSIF (I+II+III)	760 983 759,88	605 087 585,78

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

Designation de l'entrepri **SNC AYACHI SAID**
 Activité : FABRICATION DE CARRELAGE
 Adresse : Z.INDUSTRIELLE OULED SALAH TAHER

الدفتر رقم (06)

Exercice du **01-01-2013** au **31-12-2013**

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	-	-	-
Produits Fabriqués	-	282 006 116,71	-	316 672 214,09
Production vendue	-	-	-	-
Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes	-	699 676,00	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	282 705 792,71	-	316 672 214,09
Production stockée ou destockée	-	-	-	-
Production immobilisée	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I. Production de l'exercice	-	282 705 792,71	-	316 672 214,09
Achats de marchandises vendues	-	-	-	-
Matières premières	140 342 554,21	-	175 646 816,60	-
Autres approvisionnements	46 948 103,35	-	49 121 383,21	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	7 261 416,82	-	-	-
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	525 408,00	-	323 280,00	-
Entretiens réparation et maintenance	60 449,50	-	255 490,00	-
Prime d'assurance	2 237 238,59	-	1 988 064,95	-
EXTERIEURS Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rémunérations d'intermediaires et honor	-	-	-	-
Publicité	63 850,00	-	-	-
Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services	6 993 736,36	-	7 812 892,23	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	204 432 756,83	-	235 147 926,99	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	78 273 035,88	-	81 524 287,10
Charges de personnel	23 702 652,45	-	26 861 676,73	-
Impôts et taxes et versements assimilés	3 884 120,00	-	6 227 444,00	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	50 686 263,43	-	48 435 166,37

30 AVR 2014

Designation de l'entrepri **SNC AYACHI SAID**

Activité : FABRICATION DE CARRELAGE

Adresse : Z.INDUSTRIELLE OULED SALAH TAHER

تابع الحساب رفقہ - (06)

Exercice du **01-01-2013** au **31-12-2013**

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	3 584 627,77	-	549 671,40
Autres charges opérationnelles	1 458 282,29	-	3 170 316,77	-
Dotations aux amortissements	28 753 958,14	-	24 363 543,08	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	24 058 650,77	-	21 450 977,92
Produits financiers	-	1 800 654,21	-	1 037 422,08
Charges financières	6 633 619,31	-	3 311 000,00	-
VI-Résultat financier	4 832 965,10	-	2 273 577,92	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		1999 568,67		1999 944,00
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	3 650 282,00	-	1 929 944,00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	15 575 403,67	-	17 247 456,00

(*) à détailler sur état annexe

Designation de l'entreprise SNC AYACHI SAID

Activité : FABRICATION CARRELAGE -GR

Adresse : ZI OULED SALAH TAHER

29 AVR 2015
(07) = 80

Exercice clos le 31/12/2014

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif				
Immobilisation Incorporelles				205 309,10
Immobilisations corporelles				
Terrains	5 810 586,00		5 810 586,00	828 343,00
Bâtiments	77 053 960,45		77 053 960,45	50 793 635,31
Autres immobilisations Corporelles	275 743 177,81	153 644 909,59	122 098 268,22	557 093 109,77
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				26 260 325,14
Immobilisations financières				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actif financiers non courants				
Impôts differés actifs				
TOTAL ACTIF NON COURANT	358 607 724,26	153 644 909,59	204 962 814,67	635 180 722,32
ACTIFS COURANT				
Stocks en cours	41 794 214,42		41 794 214,42	4 597 231,76
Créances et emplois assimilés				
Clients				64 372,69
Autres debiturs				100 737 203,82
Impôts et assimilés	154 375,00		154 375,00	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs Financiers couran				
Tresorerie	22 898 131,39		22 898 131,39	20 404 229,29
TOTAL ACTIF COURANT	64 846 720,81		64 846 720,81	125 803 037,56
TOTAL GENERAL ACTIF	423 454 445,07	153 644 909,59	269 809 535,48	760 983 759,88

PRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF

Designation de l'entreprise : SNC AYACHI SAID

Activité : FABRICATION CARRELAGE

Adresse :ZI OULED SALAH TAHER

Exercice clos le

31/12/2014

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	15 000 000,00	15 000 000,00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	5 467 200,00	15 575 403,67
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	92 050 694,61	81 127 339,94
TOTAL I	112 517 894,61	111 702 743,61
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	84 635 018,89	121 616 195,44
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	84 635 018,89	121 616 195,44
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	67 128 856,75	191 972 042,99
Impôts	932 306,00	109 728 997,67
Autres dettes	819 611,56	204 670 193,50
Tresorerie Passives	3 775 847,67	21 293 586,67
TOTAL III	72 656 621,98	527 664 820,83
TOTAL PASSIF (I+II+III)	269 809 535,48	760 983 759,88

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

NIF 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □

Designation de l'entrepri **SNC AYACHI SAID**
 Activité : FABRICATION CARRELAGE -GR
 Adresse : ZI OULED SALAH TAHER



29 APR 2015
 المراجعة

Exercice du 01/01/2014 au 31/12/2014

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	-	-	-
Produits Fabriqués	-	234 356 986,85	-	282 006 116,71
Production vendue Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	699 676,00
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	234 356 986,85	-	282 705 792,71
Production stockée ou destockée	-	27 509 650,00	-	-
Production immobilisée	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I. Production de l'exercice	-	261 866 636,85	-	282 705 792,71
Achats de marchandises vendues	-	-	-	-
Matières premières	90 846 907,48	-	140 342 554,21	-
Autres approvisionnements	36 302 200,33	-	46 948 103,35	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	6 022 448,59	-	7 261 416,82	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	-	-	-	-
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	401 308,00	-	525 408,00	-
Entretiens réparation et maintenance	382 689,12	-	60 449,50	-
Prime d'assurance	1 517 869,55	-	2 237 238,59	-
EXTERIEUR Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rémunerations d'intermediaires et honor	-	-	-	-
Publicité	-	-	63 850,00	-
Déplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services	11 355 706,44	-	6 993 736,36	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	146 829 129,51	-	204 432 756,83	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	115 037 507,34	-	78 273 035,88
Charges de personnel	24 221 398,84	-	23 702 652,45	-
Impôts et taxes et versements assimilés	3 394 179,63	-	3 884 120,00	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	87 421 928,87	-	50 686 263,43

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

NIF 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

□ □ □ □ □

Designation de l'entrepri SNC AYACHI SAID

Activité : FABRICATION CARRELAGE -GR

Adresse : ZI OULED SALAH TAHER

29 AVR 2015
(09) = 99

تابع الحسابات

Exercice du 01/01/2014 au 31/12/2014

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	-	-	3 584 627,77
Autres charges opérationnelles	17 557 716,19	-	1 458 282,29	-
Dotations aux amortissements	58 320 960,21	-	28 753 958,14	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	11 543 252,47	-	24 058 650,77
Produits financiers	-	135 489,94	-	1 800 654,21
Charges financières	6 211 542,41	-	6 633 619,31	-
VI-Résultat financier	607602,47	-	483996,10	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	5467200	-	19225685,67
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	-	-	3 650 282,00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	5 467 200,00	-	15 575 403,67

(*) à détailler sur état annexe

ملخص الدراسة:

تمثلت هذه الدراسة في تحديد وتبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اقتصادية، ولقد هدف هذا البحث إلى إبراز أهمية دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، وكذا التعرف على مختلف الأدوات المستخدمة فيه، بالإضافة إلى معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري لهذه الدراسة، أما الإطار العملي فقد اعتمدنا فيه على منهج دراسة حالة، إذ قمنا بتطبيق أدوات التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن التحليل المالي أداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية وترشيدها، إذ يساعد المسير المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، والكشف عن نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، اتخاذ القرارات المالية.

Abstract:

The study identifies the role played by financial analysis in decision making as well as the different tools of financial analysis it also lights the current financial situation by collecting enough theoretical information to conduct our case study

In order to answer the assumptions this study, we relayed on descriptive method to collect necessary information, in the practical part we conducted a case study on Ayachi Said company by analyzing financial statement using different financial analysis tools

The results show that financial analysis is a very effective tool to make financial decisions, because it helps financial managers to diagnose the current financial situation of an economic institution, most importantly gives financial manager a better knowledge about a company's weaknesses and strengths.

Key words: financial analysis, financial decision, financial statements.